

جمهورية مصر العربية



معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (٨١٩)

الموارد البشرية: عنصر من عناصر التنمية

مع التطبيق على ج.م.ع.

إعداد

محمود عمر محمود

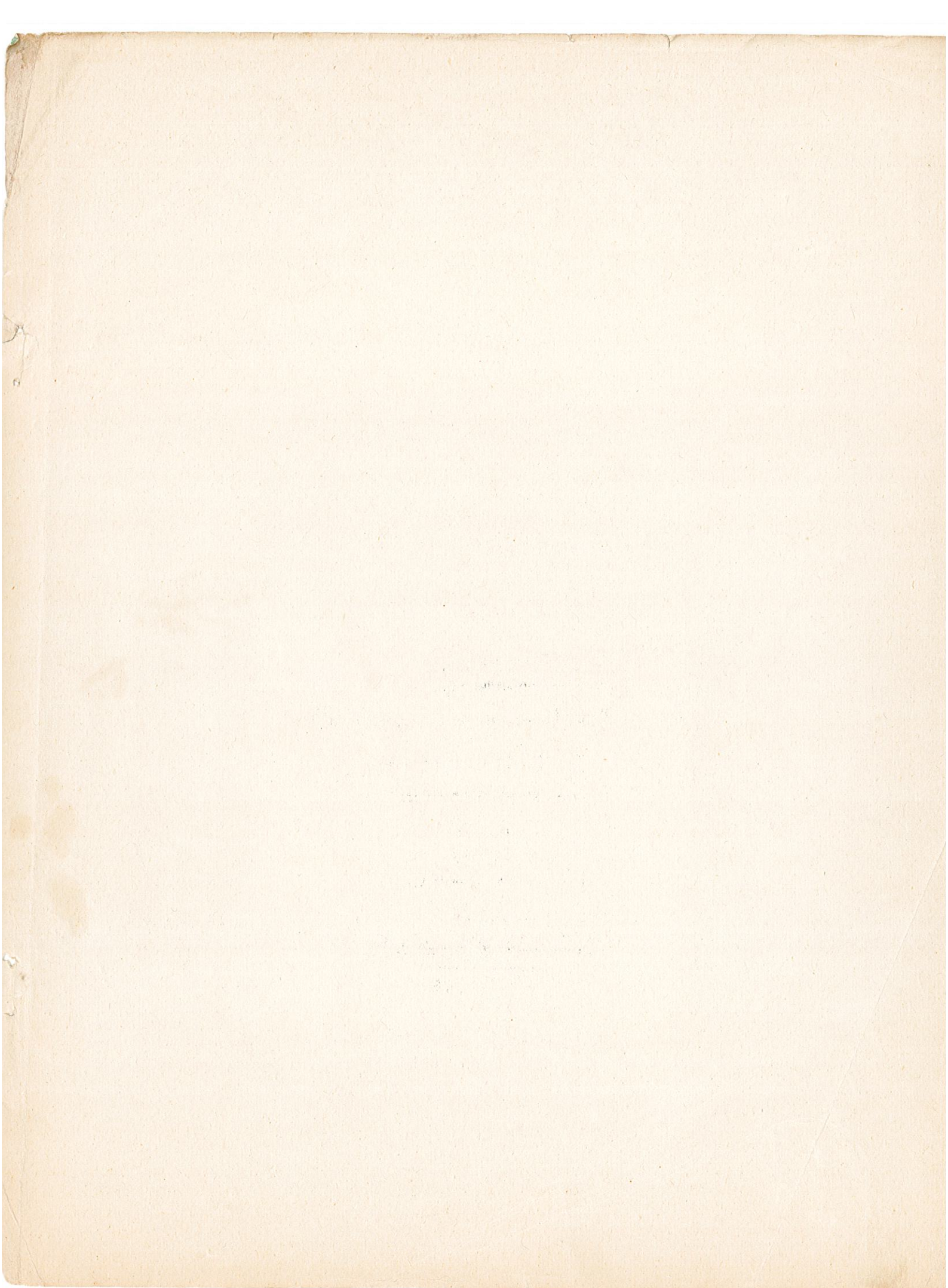
إشراف

دكتور عبد الخالق ذكرى

يناير ١٩٦٨

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب ريد رقم ١١٧٦٥

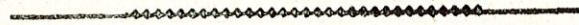
A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765



الآراء التي وردت في هذه المذكرة
تمثل رأي الكاتب ولا تمثل رأي المعهد ذاته

المحتويات

صفحة	
١	مقدمه
٤	المشكلة الاقتصادية وتطور النظم الاجتماعية
٩	التخلف الاقتصادي والتخطيط للتنمية
١٣	اثر الزيادة في السكان على زيادة الانتاج
١٧	اثر الزيادة في الاستثمار على الزيادة في الانتاج
٢١	اولا : توزيع الاستثمارات في حالة نمو الدخل القومي بمعدل ثابت
٢٢	ثانيا : توزيع الاستثمارات في حالة النمو بمعدل متزايد
٢٥	اثر التغير في بعض العوامل الاخرى على الزيادة في الانتاج
٢٦	تخطيط الاستثمار في عدد كبير من القطاعات
٢٩	توزيع الاستثمارات الصناعية ومشكلة اختيار اسلوب الانتاج
٣٠	• تطور الهيكل الوظيفي للاقتصاد المصري فيما بين سنة ٣٧ - ١٩٦٥
٣٤	• اثر النمو الصناعي على نمو العمالة الصناعية في ج ع • م •
٤٢	• توزيع الاستثمار الصناعي بين ١٩٥٧ - ١٩٦٣
٤٧	• معايير توزيع الاستثمارات على فروع الصناعة



تعد الدراسات والابحاث المتعلقة بتقدير حجم وتركيب السكان وتلك التى تهدف الى تقدير حجم وتركيب القوى العاملة فى المستقبل على قدر كبير من الاهمية بالنسبة للدول التى تأخذ بأسلوب التخطيط القومى الشامل وخاصة فيما يتعلق بعمليات التخطيط طويل الاجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكذلك فانه حتى بالنسبة للدول التى لاتأخذ بأسلوب التخطيط القومى الشامل فان اعداد مثل هذه الدراسات يعد على درجة كبيرة من الاهمية حيث تخدم كأساس فيما يتعلق باتخاذ بعض القرارات المتصلة بمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفترات مقبله ، مثل تخطيط العماله ، تخطيط الاسكان ، والتخطيط الصحى ، ورسم سياسات الادخار والاستثمار والتجارة الخارجية وما الى ذلك من مشاكل التنمية القومية . كذلك فان مثل هذه الدراسات تعد اساسا لتقدير الاحتياجات المستقبله من فئات السلع والخدمات المختلفه بما فيها الغذاء والملبس والنقل والمواصلات ، والتعليم والخدمات العامه الاخرى .

وفي الواقع فان العلاقة بين عامل السكان وموضوع او عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن ان تبحث من جوانب متعددة ومتداخلة في نفس الوقت . فيمكن ان ندرس اثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نمو السكان وخاصة فيما يتعلق بمعدلات المواليد والوفيات والتغير فيها بحسب درجة التقدم الاقتصادي للمجتمعات المختلفة وتباين مراحل هذا التقدم بالنسبة للمجتمع الواحد . وهنا يمكن ان نعيد الى الذاكره النظرية المشهورة المسماة " بنظرية مالتس في السكان " والتي تقوم اساسا على افتراض ان كل زيادة في معدلات النمو ، وبالتالي زيادة في الدخل ، ينتج عنها زيادة في معدلات المواليد وانخفاض في معدلات الوفيات . وكان من نتيجة ذلك اعتقاد مالتس بإمكانية حدوث ما أسماه " بالانفجار السكاني " الذي يمكن ان ينشأ في المدى الطويل نتيجة للزيادة التي يمكن ان تحدث في الدخل ، وما أرتآه من علاج لهذه المشكلة سواء كان ذلك عن طريق تنظيم الاسرة (ما أسماه بتحديد النسل) او طريق اكثر تشاءوما وهو ضرورة انتشار الاوئيه والمجاعات للحد من مشكلة الانفجار السكاني او تلافي حدوثها . وفي هذا الصدد

تختلف النظرية الحديثه للسكان ، او نظرية التطور السكاني عن نظرية مالتس في تفسيرها لاشهر عملية التنمية على نمو السكان وذلك على اساس التفرقة بين المجتمعات من حيث مراحل النمو التي تمر بها . ففي المجتمعات المتخلفة او بمعنى ادق المجتمعات البدائية يمكن ان نشاهد ارتفاعا في كل من معدلات المواليد والوفيات ينتج عنها ، بصفة عامة ، توازن في حجم السكان في المدى الطويل بالرغم من احتمال وجود حالات ازدياد او انكماش في عدد السكان . وفي مرحلة بدء التطور في هذه المجتمعات غالبا ما تؤدي زيادة الدخل الى زيادة قدره الافراد على الحصول على ضروريات الحياة ثم ازدياد ما تقدمه الدولة للافراد من خدمات صحية وتعليمية الامر الذي يؤدي الى انخفاض في معدلات الوفيات . وفي نفس الوقت يطرأ تغير على العادات والتقاليد في المجتمع وخاصة فيما يتعلق بحجم الاسرة وكيفية تنظيمها وازدياد نسبة الحضر الى مجموع السكان وما يصاحب ذلك من تطلعات الى الارتقاء بمستوى المعيشة والحرص على الاقلال من عدد الافراد ، كل هذا غالبا ما يؤدي الى انخفاض في معدلات المواليد . ولكن غالبا ما تسبق نسبة الانخفاض في معدلات الوفيات الانخفاض في معدلات المواليد ومن ثم فغالبا ما ينشأ عن ذلك ، في المراحل الاولى لعملية التنمية ، زيادة كبيرة في عدد السكان وهذا ما نشاهده الان في معظم الدول النامية التي تعاني من الازدياد المضطرب في عدد السكان . ولكن بعد انقضاء فترة قسوة تطول او تقصر (بسبب عوامل متعددة اهمها ارتفاع مستوى الدخل وارتفاع نسبة التعليم والتشجير في العادات والتقاليد) غالبا ما يصل المجتمع الى حالة توازن سكاني بمعنى ان يتساوى تقريبا ، كل من معدلات المواليد والوفيات وذلك نتيجة انخفاض معدلات المواليد الى مستوى يتقارب مع مستوى الانخفاض الذي طرأ على نسبة الوفيات في المجتمع .

ومهما يكن من امر نظرية التطور السكاني ومدى احتمال انطباقها على المجتمعات السنية تمر حاليا بمرحلة التطور الاقتصادي والانتقال من مرحلة التخلف النسبي الى مرحلة للنمو تقارب بين مستويات المعيشة في هذه الدول وبينه في الدول الاكثر تقدما فان استمرار الموقف في هذه الدول يوضح بعض الخصائص السكانية لهذه المجتمعات والتي اهمها :

(١) عدم التناسب او بعبارة اخرى اختلال التوازن بين عدد السكان في هذه الدول وبين ما تملكه من الموارد الطبيعية ، اى عدم التوازن بين عامل السكان وعوامل الانتاج الاخرى .

(٢) الزيادة المضطربة في معدلات نمو السكان مقارنة بمعدلات نمو السكان في الدول المتقدمة في بداية تطورها في الماضى . ونتيجة لذلك تتفاقم مشكلة التخلف وتزداد حدة الفارق بين مستوى دخل الفرد في هذه الدول ونظيره في الدول المتقدمة نتيجة للضغط المستمر على الموارد المحدودة لهذه الدول والتي لا تتزايد بنفس نسبة تزايد السكان .

ومن العوامل الاساسية لتحديد اثر النمو السكانى على عملية التنمية ضرورة تحديد مدى استخدام عوامل الانتاج في العملية الانتاجية لما لذلك من اثر في تحديد ما يسمى " بالحجم الامثل " للسكان . ويقصد بالحجم الامثل للسكان الحجم الذى في ظله يبلغ متوسط انتاج الفرد اعلى مستوى ممكن في الفترة موضع البحث (١) . وتقوم فكرة الحجم الامثل للسكان اساسا على ان العمل يقوم بعملية الانتاج باستخدام كميات معينة من العوامل المشتركة معه كالارض ورأس المال وما الى ذلك . وتحدد نسبة مساهمة عوامل الانتاج في العملية الانتاجية تبعا لنوع النشاط ومستوى التقدم الفنى او التكنولوجى المطبق ، هذا بالاضافة الى الندره النسبية لعوامل الانتاج المختلفة . ومن ثم فان فكرة الحجم الامثل للسكان فكرة نسبية تتغير مع مرور الزمن بالتغير الذى يحدث فى الميدان التكنولوجى ومدى الندره النسبية لعوامل الانتاج وبتغير الحجم الفعلى للسكان الذى يحدده معدل نموه . ولا يعنينا هنا دراسة نظرية السكان ولا الطرق والاساليب العلمية المختلفة لتقدير حجم السكان او المعروض من القوى العاملة في المستقبل وانما الى محاولة قياس اثر الزيادة في السكان على زيادة الانتاج او بعبارة اخرى على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وترجع اهمية دراسة العلاقة بين التطور في حجم السكان وبين عملية التنمية ، اساسا الى ان عامل السكان نفسه يلعب دورا اساسيا في تحديد نتائج ما يبذل من جهد فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لاي مجتمع خلال فترة زمنية معينة . وعلى ذلك فاننا سوف نبدأ بمحاولة تحديد المشكلة الاقتصادية التى يواجهها اى مجتمع وما تقتضيه من المجتمع في شكل قرارات تتعلق بكيفية تنظيم الانتاج وتوزيع الدخل والاطار الذى تتخذ فيه هذه القرارات .

(١) د . طلعت عبد الملك ، التنمية الاقتصادية : عرض موجز لمفهومها وبعض مشاكلها ومقتضياتها ، سلسلة دراسات رقم ٢٣ ، المعهد القومى للإدارة العليا — ١٩٦٥ .

١ — المشكلة الاقتصادية وتطور النظم الاجتماعية

ان المشكلة الاقتصادية التى تواجه اى مجتمع بداءة هى ندرة الموارد الاقتصادية بمعنى عدم قدرتها على الوفاء بجميع احتياجات الافراد . والندرة هنا نسبية سواء كان ذلك فيما بين الدول المختلفة او فيما يتعلق بمدى وفرة الموارد الاقتصادية . وفى نفس الوقت فان هناك استخدامات بديله لهذه الموارد يتنافس كل منها مع الاخر بسبب عدم كفاية المعروض من الموارد على الوفاء باحتياجات الافراد . واذا كان الامر كذلك فانه يجوز لنا التساؤل عن يتخذ قرارات توزيع الموارد المتاحة على الاستخدامات المختلفة ؟ هاتين الخاصتين يكونان مايسمى بالمشكلة الاقتصادية التى يحددها السؤال : من هو المسئول عن كيفية توزيع الموارد المحدودة او الندرة ذات الاستخدامات البديله لتحقيق اهداف المجتمع ؟ وقبل الاجابه على هذا السؤال يجدر بنا الاشارة الى ان هذه المشكله فى حقيقتها هى مشكلة ذو شقين احدهما فنى والاخر اجتماعى .

ان الموارد الطبيعية ليست متوفرة بالشكل الذى يجعلها تصلح للاستخدام المباشرة ومن ثم فانها تحتاج الى اجراء عمليات معينه لتهيئتها للاستخدام النهائى . ومثال ذلك خام الحديد حيث تجرى عليه عمليات معينه لاستخراج خام الحديد من باطن الارض ثم تحويله الى زهر وصلب واعطائه الاشكال المختلفه التى تصلح فى نهاية المطاف للاستخدام النهائى . وكل عملية تجرى لتحويل الموارد الطبيعية من شكلها المادى (الخام) فى الطبيعة الى الشكل الذى يجعلها قابله للاستخدام تسمى عملية انتاجية . وتتطلب مجهودا فنيا وذهنيا معينيا يتوقف على نوع هذه العملية ومدى بساطتها او تعقيدها . وتقوم اى عملية انتاجية على اسلوب معين للانتاج يسمى الاسلوب الفنى للانتاج وهو الذى يحدد القدر المستخدم من كل من عناصر الانتاج بما يحقق الاقتصاد فى استخدام هذه الموارد ويحقق الهدف من عملية الانتاج . وهذا هو العنصر الفنى للمشكلة الاقتصادية الذى يعبر عنه فى شكل نسب استخدام عناصر الانتاج المختلفه او مايسمى فنيا بدالة الانتاج .

وإذا كان المجتمع هو الذى ينظم نفسه بحيث يبين من الذى يتخذ هذه القرارات الفنيه المتعلقة بالانتاج فان التنظيم الاقتصادى للمجتمع هو الذى يوضح الاطار الذى تتخذ فيه هذه القرارات . فالافراد يتنافسون فى الحصول على القدر الاكبر من الموارد المتاحة وهذه القدره على استخدام الموارد يحددها الدخل بحيث يتمتع اولئك الذين ينتمون الى الشرائح العليا من الدخل بحظ وافر . هذا التنافس بين الافراد هو الذى يشكل العنصر الاجتماعى للمشكلة الاقتصادية ، وتقتضى دراسته دراسة لتوزيع الدخل بين الافراد من حيث مصدرها ومصدرى تفاوتها او تقاربها .

هذه المشكلة الاقتصادية بشقيها الفنى والاجتماعى ، تقتضى من المجتمع اتخاذ قرارات تتعلق اولا بكيفية تنظيم الانتاج وثانيا بكيفية توزيع الدخل بما يحقق للمجتمع التمتع بالموارد المتاحة الى اقصى درجة ممكنه والا اعتبر هذا التنظيم الاجتماعى تنظيما خاطئا . ويعتبر التاريخ البشرى سلسله من التجارب والاختفاء فى سبيل الوصول الى تحقيق هذا الهدف . ولقد كان التنظيم القبلى هو اول هذه التنظيمات حيث كانت العائلة او الاسره وحده متكامله تمارس النشاط الاقتصادى من انتاج واستهلاك وكان رب الاسره هو الذى يوزع اعباء العمل وكذلك الناتج او بعبارة اخرى هو المسئول عن اتخاذ القرارات . وفى مثل هذا التنظيم كان تحديد الاحتياجات سابقا على اتخاذ القرارات وفى نفس الوقت فلم يكن هناك تبادل اقتصادى بين القبائل ومن ثم فقد انهيار هذا النظام بنشأة التبادل التجارى وقام بدلا منه النظام الحرفى . ولقد كانت اهم ظاهرة مميزة للنظام الحرفى عن النظام القبلى هو التحول الذى طرأ من حيث المسئولية عن اتخاذ القرارات الاقتصادية . فلقد انفصلت فى ظل هذا النظام مسئولية اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج عن تلك المرتبطة بعملية الانتاج من حيث ان رب الحرفه اصبح يحدد القدر الذى يقوم بانتاجه بناء على طلبات سابقه يحددها العملاء .

ويعد قيام النظام الرأسمالى ابتداء من القرنين السادس والسابع عشر اهم حلقة فى سلسله التجارب والاختفاء التى مر بها التاريخ البشرى بحثا عن التنظيم الاقتصادى الامثل لاستخدام الموارد الاقتصادية . وتعزى نشأة هذا النظام اساسا الى ظهور اهمية التجارة

الخارجية بين الدول والعمل على تكييف الاقتصاد القومى بما يساعد على بناء الدولة القومية
وخدمه اهدافها . ولا يعنىها من الاشارة الى النظام الاقتصادى الرأسمالى فى هذا المصدد
سوى ان توضح اهم المظاهر الاساسية التى يعبر عنها هذا النظام وهى :-

١ - ملكية المنتج لادوات الانتاج

- ٢ - ان الانتاج يسبق الطلب ويحدده مايتخذه المنتج من قرارات
- ٣ - ان المنتج يتحمل المخاطره التى تترتب على القرارات التى يتخذها .

ويحد هذا التنظيم مثاليا من الناحية النظرية حيث انه يجبر كل منتج على اتخاذ قرارات
رشيده وبالتالى يودى الى استخدام الموارد بالطريقة التى يرضيها المجتمع . ويقوم النظام
الرأسمالى ، نظريا ، على الاعتقاد بان وجود التنافس بين المنتجين يستبعد القرارات الخاطئه
كما يفترض فى نفس الوقت سهولة دخول وخروج المنتجين فى السوق . وحرية دخول السوق او الخروج
منه هى التى تدفع بالمنتجين الى دخول الصناعات الربحه ومن ثم زيادة انتاج هذه الصناعات
(زيادة المعروض) ومن ثم انخفاض نسبة الربح نتيجة انخفاض اسعار بيع السلع التى تنتجها
هذه الصناعات . وفى نفس الوقت فان حرية الدخول والخروج هذه تؤدى الى خروج المنتجين من
الصناعات التى تقل فيها نسب الربح او الصناعات غير الربحه ومن ثم انخفاض انتاج هذه الصناعات
وارتفاع اسعار هذه المنتجات وما يودى اليه من ارتفاع نسب الربح بالنسبة للمنتجين . وهكذا فان
نظرا لتحكم عنصر المنافسة الحرة فى السوق يمكن ان تحدث حالة توازن اقتصادى بشكل يتم معه
توجيه الموارد المتاحة الى الاستخدامات المختلفه وفق مايرتضيه افراد المجتمع . هذه المصدد
غير قائمه فى الواقع ولا يمكن ان تحدث من الناحية العملية كما ان التجاوب الذى يتم دخولا وخروج
بين المشروعات تحول دون تحقيقه قوى متعدده أهمها :

- ١ - وجود قوى احتكارية تحول دون تحقيق شرط المنافسة الكامله
- ٢ - ضعف مرونة عوامل الانتاج من ناحية امكانية نقلها من استخدام الى آخر
- ٣ - صعوبة الحصول على البيانات الكافية للحكم على التغير فى تفصيلات المجتمع او نقص فى هذه
البيانات ومن ثم انعكاس هذا النقص على كيفية استخدام الموارد بما يتفق مع تفصيلات المجتمع
اى انه ليس هناك ما يضمن التفاعل التلقائى بين قرارات المستهلكين والمنتجين .

ويعتبر التنظيم الاقتصادي في ظل تدخل الدولة آخر صور التطور الحديث في النظام الاقتصادي المعاصر . وتقتضى دراسة التنظيم الاقتصادي في ظل تدخل الدولة ، أولا دراسة اسباب هذا التدخل ، ثانيا درجة هذا التدخل وصوره ، واخيرا معنى هذا التدخل .

وقد نشأ تدخل الدولة في اوائل القرن العشرين في شكل تنظيم لبعض القرارات الاقتصادية والتنظيمية بشكل يضمن التحكم في بعض المتغيرات الاقتصادية لتلافي بعض الظواهر او الآثار الضارة التي يمكن ان تلحق بالمجتمع بسبب تطبيق فلسفه نظام حرية المشروعات وعجز هذا النظام عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي كما حدث في اواخر العشرينات واوائل الثلاثينات من هذا القرن ابان فترة الكساد العالمي . اى ان هذا التدخل ظهر اولاً في شكل تنظيم يهدف الى حماية المجتمع من التعرض للتقلبات الاقتصادية التي يمكن ان تنجم عن عدم التماسك بين قرارات المشروعات الفردية . وقد اخذت صورة هذا التدخل تمر بمراحل مختلفة كانت ولا زالت تتوقف على نوع المشكلة الاقتصادية التي يواجهها المجتمع ، مستوى النشاط الاقتصادي ، والفلسفة الاجتماعية التي يعتنقها المجتمع .

وقد مر تدخل الدولة بمرحلة الغيت فيها ، الى حد كبير ، الملكية الخاصة كما حدث في الاتحاد السوفيتي بعد ثورة ١٩١٧ ثم انتشر هذا النظام في دول اوربا الشرقية فيما بعد حيث يمكن ان يطلق عليه النظام الاشتراكي المتطرف . ومعنى الغاء الملكية الخاصة فيها هو انتقال سلطه اتخاذ القرارات من الافراد الى الدولة . وهذا لايعنى مركزية اتخاذ القرارات حيث ان مركزية او لا مركزية القرارات يتوقف في الحقيقة على مدى اخضاع المتغيرات الاقتصادية للقرارات المركزية الامر الذي يحدد مسؤولية الدولة عن تنظيم الاقتصاد القومى . وتعد حالة التخلف التي تعاني منها الدول النامية مسئولة عن ظاهرة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والتي تجلت بشكل واضح في اعقاب الحرب العالمية الثانية . وظاهرة التخلف التي تعاني منها هذه الدول ترجع اساسا الى وجود موارد غير مستغلة وعجز التنظيم الاقتصادي القائم عن اتخاذ قرارات التخصيص ، ومن ثم تظلم الموارد موزعه على الاستخدامات المختلفة توزيعا لا يتفق مع تفضيلات المجتمع .

ويفترض تدخل الدولة ، بداية ، ان هناك هدف او اهداف لهذا التدخل ، كما يفترض ايضا ان هذا الهدف تم تحديده . ومن ثم تهدف الدولة بهذا التدخل الى وضع السياسات التي تمكن من الوصول الى هذا الهدف . ويتوقف الهدف الذي يسعى المجتمع الى تحقيقه على طبيعة المشكلة التي يعاني منها المجتمع . ويمكن القول بصفة عامة ان المشكلة الاساسية التي تواجه المجتمع في الدول النامية هي مشكلة الازدياد المضطرب في عدد السكان ومن ثم فانه يمكن القول ان الهدف الرئيسي لهذه الدول هو محاولة بذل اقصى الجهود لزيادة الدخل القومي بما يعوض الزيادة في عدد السكان ، وفي نفس الوقت ، يترك هامشا لتحسين مستوى دخل الفرد . وهذا بالإضافة الى محاولة ضغط الزيادة في عدد السكان عن طريق مشروعات تنظيم الاسرة ونشر الوعي . الخ من الاجراءات التي يجب اتباعها لتحقيق الهدف . ويمكن تقسيم هذه الاجراءات الى ثلاثة رئيسية :

- أ - اجراءات تتحكم في متغيرات اقتصادية معينة ، مثل الدخل ، الانفاق ، التحكم في حجم ونسوع المعروض من عوامل الانتاج المختلفة . الخ
- ب - اجراءات تتحكم في التركيب الاقتصادي للمجتمع ، مثال ذلك اضافة مشروعات اقتصادية معينة او التوسع في المشروعات القائمة او تنويعها
- ج - اجراءات تتخذ شكل اصلاحات تغير من شكل الهيكل الاقتصادي القائم . وهذا النوع من الاجراءات قد يمس حقوق الافراد كمساواة ملكيتهم .

واي كان نوع هذه الاجراءات فهي في دولة نامية تهدف اساسا الى تحسين العلاقة بين الزيادة في السكان والزيادة في الانتاج عن طريق زيادة قدرة الاقتصاد القومي على النمو . ولا يفهم من ذلك انها اجراءات ذات طابع اقتصادي بحت ، بل انها تتعدى ذلك لتشمل مجموعة من الاجراءات (اقتصادية واجتماعية وسياسية . الخ) تكمل بعضها البعض بهدف جميعها الى الوصول الى الهدف الذي تسعى اليه هذه الدول . وسواء اكانت مجموعة القرارات هذه ذات مظهر اجتماعي او سياسي فانها تنطوي ايضا على عنصر اقتصادي نظرا لانها تستنفذ جزءا من الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع ومن ثم تظهر الحاجة ملحة الى عملية التخطيط . والتخطيط الذي يحتاجه المجتمع في مثل هذه الظروف هو ما يسمى بالتخطيط من اجل التنمية ، وهو يختلف تماما عن التخطيط من اجل الاستقرار الاقتصادي الذي تمارسه الدول المتقدمة . كذلك فلقد كان ازدياد مسئولية الدولة

عن تنظيم الاقتصاد القومي هو الذي دعا الى الاخذ بأسلوب التخطيط وذلك حتى يمكن ايجاد التناسق والتماسك بين مجموعات القرارات المشار اليها ، وفي نفس الوقت تقدير النتائج المترتبة عليها .

٢ - التخلف الاقتصادي والتخطيط للتنمية

قد يفسر البعض ظاهرة التخلف الاقتصادي على انها الجمود وعدم قدرة الاقتصاد القومي على التحرك على مدار الزمن . ولتوضيح الفارق بين كل من التخلف والركود ، والنمو يجب ان نربط بين كل من النمو في الدخل القومي والنمو في عدد السكان . وهنا يمكن ان نميز بين حالات ثلاث لهذه العلاقة :

- (١) زيادة الدخل القومي بمعدل يقل عن الزيادة في عدد السكان ومن ثم انخفاض في مستوى دخل الفرد على مدار الزمن . وهذه الحالة يمكن ان نطلق عليها حالة تخلف اقتصادي .
- (٢) زيادة الدخل القومي بمعدل يتساوى مع معدل الزيادة في السكان ، وما يترتب على ذلك من ثبات في معدل دخل الفرد . ويمكن ان نسمي هذه الظاهرة ظاهرة ركود اقتصادي بشرط ان يكون مستوى دخل الفرد ثابت عند مستوى منخفض .
- (٣) زيادة الدخل القومي بمعدل يفوق الزيادة في عدد السكان ، الامر الذي يترتب عليه زيادة في مستوى دخل الفرد . وتعد هذه الحالة بالذات الهدف الاساسي او الرئيسي لعملية التنمية . ومن ثم فاننا يجب ان نفرق بين الزيادة في مستوى دخل الفرد كهدف لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين عملية التنمية ذاتها .

فالتنمية اذن هي النمو الناتج من قدره الاقتصاد القومي على التحرك ولو ببطء ، بشرط ان تفوق هذه الحركة في سرعتها معدل الزيادة في عدد السكان . وعلى ذلك فان عملية التنمية تتضمن كل مجهود من شأنه ان يساعد على زيادة تحرك الاقتصاد القومي الى الامام في سبيل تحقيق الهدف الرئيسي لعملية التنمية (زيادة مستوى دخل الفرد مع الزمن) . والزيادة المقصودة هنا هي الزيادة الحقيقية في مستوى دخل الفرد اي زيادة ما يستهلكه الفرد من السلع والخدمات

عملية التنمية اذن تقوم اساسا على رفع كفاية استخدام الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للمجتمع • هذا بالإضافة الى احداث التغيير اللازم في التركيب الاقتصادي • وقد يقوم هذا التغيير استنادا على القواعد الاساسية لنظام حرية المشروعات والملكية الخاصة كما انه قد يقترن بتغيير في القواعد الاساسية للنظام تشمل نقل ملكية المشروعات القائمة او الجزء الاكبر منها الى الملكية العامة • وتتولى الدولة سلطه اتخاذ القرارات الانتاجية في حاله الاخيرة وتقوم في نفس الوقت باتخاذ القرارات الاستثمارية •

كيفية تحديد معدل النمو المستهدف :

قبل ان يقوم المخطط بتحديد معدل النمو المستهدف فان عليه اولا ان يكشف معدل النمو السائد ومن ثم فانه يمكن تحديد معدل النمو المستهدف • وفي الواقع فان الفرق بين معدل النمو السائد ومعدل النمو المستهدف يتوقف على مدى الهوة بين الوضع الاقتصادي القائم والوضع المستهدف من حيث الفارق بين ما هو كائن وما ينبغي ان يكون فيما يتعلق بمعدل التنمية • واذنا ما جاز لنا ان نستخدم تعريفا مبسطا لعملية التنمية الاقتصادية على انه الزيادة في انتاج السلع والخدمات التي تؤدي الى زيادة متوسط دخل الفرد فاننا نحتاج الى دراسة العلاقة الفنيه التي تحكم العملية الانتاجية من حيث تحديد العلاقة بين المدخلات والمخرجات في العملية الانتاجية او بعبارته اخرى بين الانتاج وعوامل الانتاج •

وتسهيلا للبحث فاننا سوف نفرض نظريا ان هناك ثلاث مستويات لمعدل النمو المستهدف

- أ - الحد الأدنى لمعدل النمو المستهدف : وهو المعدل الذي يساوي معدل نمو السكان
- ب - الحد الأقصى لمعدل النمو المستهدف : وهو المعدل الذي يمكن ان يتحقق لو امتنع المجتمع عن الاستهلاك فوق حد الكفاف • والمقصود هنا بحد الكفاف الاستهلاك الذي يحفظ قدرة العامل على الانتاج - وهذا الحد الأقصى افتراضي بحيث لن يتطلع اليه مخطط •

معدل النمو المسموح به عمليا : وهو يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى

كذلك فاننا سوف نفرض ، للسبب له ايضا ، ان عوامل الانتاج المستخدمة هي العمل ورأس المال فقط . وفي تحديد معدل النمو المسموح به عمليا يجب على المخطط ان يدرس اثر التفسير في كل من عنصرى العمل ورأس المال على معدل النمو .

وتصور دالة الانتاج المعروفه باسم "كوب دو جلاس" Cobb-Douglas production function

العلاقة بين المدخلات والمخرجات في العملية الانتاجية بالصورة الموضحة ادناه :

$$V = b \cdot L^{\alpha} \cdot C^{\beta}$$

حيث : V = كمية الانتاج

L = كمية العمل

C = كمية رأس المال

بينما تمثل كل من α و β مرونة الانتاج بالنسبة لكل من العمل ورأس المال على التوالي في حين تمثل b مقدار ثابتا . وبهذه في هذا الصدد ان نوضح العلاقات الاتية التي يمكن اشتقاقها من هذه الدالة :-

(١) اذا زادت كمية العمل المستخدمة في عملية الانتاج (L) بنسبة ١ % فان الانتاج (V) يزيد بما قيمته α % . كذلك فانه لو زاد رأس المال المستخدم بنسبة ١ % فان الزيادة في الانتاج الناجمة عن تلك الزيادة تكون مساوية لما قيمته β % .

(٢) اذا زاد كل من كمية العمل ورأس المال المستخدمين في عملية الانتاج بنسبة ١ % فان الانتاج يزيد بما قيمته $(\alpha + \beta)$ % . وعلى ذلك فانه :-

أ : اذا كانت $\alpha + \beta = ١$ فان هذا معناه ان معدل الزيادة في الانتاج مساو لمعدل الزيادة في استخدام عوامل الانتاج من العمل ورأس المال . وفي هذه الحالة فان القانون الذى يحكم العلاقة بين كميه الانتاج وعوامل الانتاج هو قانون النسب الثابتة وهو ما

يسمى Constant returns to Scale .

ب : اذا كانت $\beta + \alpha = 1$ فان هذا يشير الى ان القانون السائد هو

Increasing returns to Scale قانون النسب المتزايدة

ج : اذا كانت $\beta + \alpha = 1$ اقل من 1 فان هذا يوضح ان القانون الذي يحكم تلك العلاقة هو

Decreasing returns to Scale قانون النسب المتناقصة

ويتأثر حجم المعروض من عوامل الانتاج (رأس المال والعمل) بعوامل متعددة . كذلك فان حجم ونوع المعروض من القوى البشرية يتأثر بعدة عوامل اهمها العامل الديموجرافي ، حيث يعتبر معدل نمو السكان احد العوامل الرئيسية التي تحدد حجم المعروض من القوى العاملة في المدى الطويل . كذلك فان الحجم الكلي للموارد المتاحة للاستثمار يتأثر بعاملين اساسيين هما اولاً : قدرة الاقتصاد القومي على احتجاز جزء من الناتج القومي والامتناع عن استهلاكه اى قدره على الادخار .

ثانياً : قدرة الاقتصاد القومي على الاقتراض من العالم الخارجى . كذلك فانه يجب ان نلاحظ ان عدم قابلية بعض الاستثمارات للتجزئة تفرض على المجتمع حدا ادنى بالنسبة لحجم الاستثمارات المطلوبة لاجداث عملية التنمية خاصة اذا كانت عملية التنمية تعتمد على اقامة مشروعات من هذا القبيل مثل مشروع السد العالى مثلاً . ويراعى ايضا ان طاقة الاقتصاد القومي على استيعاب الاستثمارات تحدد الى قدر كبير حجم الاستثمارات المرغوب فيه . وتتوقف الطاقة الاستيعابية للمجتمع على عدة عوامل اهمها : الموارد الطبيعية ، المهارات الفنية والادارية ، واستعداد المجتمع لتقبل التقدم التكنولوجى .

٣ — اثر الزيادة في السكان على زيادة الانتاج

لدراسة اثر الزيادة في السكان على زيادة الانتاج فانه يجب ان نبادر بالقول بأننا سنفترض ان القوى العاملة الموجودة في المجتمع موضع الدراسة موظفة بالكامل ومن ثم فانه لا توجد بطالة ظاهرة بين افراد القوى العاملة ، كذلك فانه لا يميننا في هذا المقام دراسة ظاهرة البطالة المقنعة (على اهميتها) ومن ثم فان معدل الزيادة في السكان (بفرض اهمال اثر الهجرة من والى الدوله) يصبح عاملا اساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة ، هذا بالاضافة الى عوامل اخرى اهمها :-

(١) التغيير في التركيب العمري للسكان

(٢) التغيير في نسبة النوع لفئات العمر في سن العمل

(٣) التغيير في عدد ساعات العمل الاسبوعية او السنوية بالنسبة للعامل

وفي نفس الوقت فان عنصر المهاره لا يدخل في الاعتبار ومن ثم فان قياس الزيادة في حجم القوى العاملة في هذه الحالة هو قياسا كميًا يفترض :

(١) ثبات نسب التركيب العمري للسكان

(٢) ثبات نسب التوزيع النوعي للسكان

(٣) ثبات عدد ساعات العمل للعامل بالنسبة لوحدة الزمن (سنه مثلا)

(٤) اهمال اثر الزيادة في الانتاج الناتجه عن اى عامل آخر فيما عدا الزيادة في السكان .

وباستخدام نفس معادلة كوب وجلاس السابقه وافترض ان $\alpha = 0.25$ وان $\beta = 0.25$ (١)

فقد توصل هوارس (٢) HORACE الى عدة نتائج ، بنيت جميعها على افتراض ان القانون الذي يحكم العلاقة بين الانتاج وعوامل الانتاج هو قانون النسب الثابته ، اهمها :-

(١) هذا الفرض مجرد فرض تعسفي روعي فيه التحيز لصالح عنصر العمل وهذا لا يمنع من استخدام معاملات اخرى .

(٢) انظر كتاب Horace Belshaw, Population Growth and Levels of consumption, the chapter titled "A Development Equation".

اولا : ان زيادة عنصر العمل بنسبة ١ % مع ثبات رأس المال يترتب عليها زيادة الانتاج بنسبة ٧٥ %
كذلك فان زيادة رأس المال بنسبة ١ % مع ثبات العمل يترتب عليه زيادة الانتاج بنسبة ٧٥ %
هذا في الوقت الذي يزيد فيه الانتاج بنسبة ١ % اذا زاد العمل ورأس المال بنفس النسبة .

ثانيا : للمحافظة على مستوى الدخل الحقيقي للفرد ثابتا مع الزيادة في عدد السكان فان التكوين
الراسمالي للمجتمع (C) يجب ان يزيد بنفس نسبة الزيادة في عدد السكان او بعبارة اخرى
يجب المحافظة على رأس المال بالنسبة للفرد Capital per head ثابتا .

ثالثا : اذا ما أخذنا في الاعتبار ان مستويات الاستهلاك تتضمن ايضا بعض الخدمات مثل التعليم
والصحة فان معدلات الاستثمار في هذه الخدمات (المدارس والمستشفيات) يجب ان
يزيد بنفس نسبة الزيادة في السكان وذلك للمحافظة على مستوى الاستهلاك بالنسبة للفرد ثابتا .

رابعا : ان C (رأس المال) في المعادلة تشير الى الثروة ، اي انها تتضمن الموارد الطبيعية
بالاضافة الى رأس المال بالمعنى الضيق (Man-made Capital) ومن ثم ، فانه
اذا لم تزد الموارد الطبيعية المستخدمة (الاراضي الزراعية مثلا) بنفس نسبة الزيادة في
السكان فان رأس المال بالمعنى الضيق (Man-made Capital) يجب ان يزيد
بمعدل اعلا من معدل الزيادة في السكان لتعويض الفرق الناتج عن انخفاض نسبة الزيادة في
الموارد الطبيعية عن الزيادة في السكان .

خامسا : ان الزيادة في الانتاج الناجمة عن الزيادة في استخدام العمل بنسبة ١ % هي ٧٥ % من الانتاج
الحالي . فاذا ما بقي رأس المال على حاله (ثابتا) فان معنى هذا انخفاض كل من
الانتاجية الحدية والانتاجية المتوسطة للعامل نظرا لان الانتاج الكلي يزيد بمعدل اقل من
معدل الزيادة في القوى العاملة بسبب الزيادة في السكان . كذلك فان مستوى دخل الفرد
يميل ايضا الى الانخفاض على مر الزمن كما هو موضح بالمثل الاتي :

إذا افترضنا ان عدد السكان في سنة ١٩٦٠ هو ١٠٠٠٠٠٠٠ وان الدخل القومي في نفس السنة هو ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ وان معدل نمو السكان السنوي هو ٢ % فان الجدول التالي يوضح اثر الزيادة في السكان على مستوى دخل الفرد بين ١٩٦٠ - ٢٠٠٠

السنة	عدد السكان	الدخل القومي (بالجنيه)	متوسط دخل الفرد
١٩٦٠	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠
١٩٧٠	١٢١٨٩٩٤	١٠٠٠١٦٠٥٤١	٨٢٫١٧
١٩٨٠	١٤٨٥٩٤٧	١٠٠٠٣٤٦٨٥٥	٦٧٫٥٣
١٩٩٠	١٨١١٣٦٢	١٠٠٠٥٦٣٠٨٠	٥٥٫٥٢
٢٠٠٠	٢٢٠٨٠٤٠	١٠٠٠٨١٤٠١٨	٤٥٫٦٦

وهنا يجب ان نشير الى بعض الاثار التي يمكن ان تنتج عن مثل هذه الزيادة المضطردة في السكان والصعوبات التي يمكن ان تواجهها عملية التنمية نتيجة لهذه الزيادة . فلقد افترضنا في المثال السابق اننا نهمل اثر الزيادة في الانتاج الناجم عن اى عامل اخر عدا الزيادة في السكان ، وهذا الفرض قد يبدو مجافيا للواقع الا انه لا ينبغي ان المشكلة تزداد صعوبة بسبب البؤره المتناقضة لقطاع الزراعة على النمو بما يسمح (على الاقل) بزيادة الرقعة الزراعية (رأسيًا أو أفقيًا) بما يساوى الزيادة في عدد السكان بسبب ضيق الرقعة الزراعية والقدره المحدوده على زيادة الاراضى الزراعية في بعض الاحيان ، كما هو الحال في ج . ع . م . ورغم تعدد الاثار التي يمكن ان تنتج عن الزيادة المطلقة والسريعه في عدد السكان الا انه يمكن القول ان هذه الزيادة تمثل احدى المشاكل الرئيسية لعملية التنمية وذلك لاسباب اهمها :

- (١) العلاقة غير المرضية بين السكان والموارد الطبيعية
(٢) ان الزيادة في عدد السكان غالبا ما تؤدي الى انخفاض نصيب الفرد من السكان من رأس المال القومي المستخدم في عملية التنمية اذا لم يصاحبها زيادة سنوية في رأس المال (الاستثمار) او اذا كانت هذه الزيادة تقل عن الزيادة السنوية في السكان .
(٣) ان عدم ارتفاع دخل الفرد بشكل مضطرب وبمعدل سريع يؤدي ، في حالة انخفاض مستوى دخل الفرد ، الى زيادة في الطلب على المواد الغذائية وانخفاض كبير في الطلب على السلع المصنوعة وما يؤدي اليه ذلك من اثار غير مرغوب فيها على عملية التنمية الصناعية المستهدفة .

فإذا ما أخذنا في الاعتبار ان رأس المال بالنسبة لاي مجتمع في اى لحظة من الزمن لا يشمل فقط :

- ١- السلع الانتاجية التي تستخدم في عملية الانتاج كالالات والمعدات ووسائل النقل
... الخ (رأس المال الثابت) .
 - ٢- رأس المال الاجتماعي الثابت مثل الطرق والكبارى والخزانات والسدود ووحدات الخدمات كالمستشفيات والمدارس ... الخ .
 - ٣- المخزون السلعي من السلع المصنوعة ونصف المصنوعة والمواد الخام .
- وانما يشمل بالاضافة الى العناصر الثلاثة السابقة ما يمتلكه المجتمع في هذه اللحظة من الاراضى الزراعية وما عليها من ثروة حيوانية واشجار . كذلك فان العملية الانتاجية ، كما سبق القول ، تتكون من مجموعة من العناصر الانتاجية (اهمها العمل ورأس المال) تكمل بعضها البعض حتى تتم عملية الانتاج في صورتها النهائية . ومن هذه الحقيقة فانه يمكننا ان نتفقد الان الى دراسة اثر الزيادة في رأس المال (الاستثمار) على الزيادة في الانتاج على اساس الفروض الاتية :-

- (١) ان الزيادة في رأس المال في هذا المفهوم تستبعد اثر الزيادة في الاراضى الزراعية
(٢) اننا سوف نهمل اى زيادة في الانتاج ناتجة عن اى عامل اخر خلال الزيادة في رأس المال
(٣) اننا سنفترض تقسيما معيننا للدخل القومى بين انفاق استهلاكى وانفاق استثمارى ومن ثم فان
حجم الاستثمار هنا سوف نعتبره محدد مقدما Predetermined ولا يعيننا هنا
ان ندرس الوسائل المختلفة لزيادة حجم الاستثمارات •

٤ — اثر الزيادة في الاستثمار على الزيادة في الانتاج

في الحديث عن التخطيط للتنمية غالبا ما يركز الاقتصاديون على الاستثمار • والتركيز على
الاستثمار لا يعنى تجاهل اثر العناصر الانتاجية الاخرى التى تتضمن مع رأس المال بقدر ما يعنى شعورا
بالندرة النسبية لهذا العنصر وحرصا من جانب المخططين على حسن استخدامه • وليس يعنينا هنا
دراسة الاهمية النسبية لكل من رأس المال والعمل بقدر ما يعنينا ان ندرس العلاقة بين الزيادة فى
الاستثمار والزيادة في الانتاج او بعبارة اخرى التركيز على الاستثمار بصفته احد المتغيرات الرئيسية
التي تتحكم في تحديد معدل النمو • وتأثير الاستثمار على الناتج القومى ومعدل نموه يتوقف على
عاملين اساسيين :

الاول : الحجم الكلى للموارد المتاحة للاستثمار • وهذا الحجم تحدده قدرة المجتمع على الادخار
وكذلك قدرة الاقتصاد القومى على الاقتراض من العالم الخارجى كما سبق القول •

الثانى : توزيع الموارد المخصصة للاستثمار بين القطاعات المختلفة وما يقترن بها من توزيع الاستثمارات
بين الافاق ————— يم •

ولدراسة مدى تأثير الاستثمار على معدل النمو فإنه يجب تحليل العناصر التي يتكون منها معدل النمو وهي أساساً : معدل تكوين رأس المال ومعدل رأس المال إلى الإنتاج . ومعدل تكوين رأس المال هو نسبة الاستثمار إلى الدخل القومي حيث الاستثمار تحدده قدرة المجتمع على تكوين رأس المال أما بالمدخرات المحلية أو الاقتراض من العالم الخارجي . أما معامل رأس المال إلى الإنتاج فهو يعبر عن قدرة رأس المال على الإنتاج وهو يمثل قيمة الاستثمارات اللازمة للحصول على " وحده واحد من الناتج القومي " . ويتوقف معامل رأس المال إلى الإنتاج على عدة عوامل أهمها : العوامل التنظيمية والعوامل التكنولوجية . فمن الناحية التكنولوجية يقتضى الأمر دراسة الهيكل أو التركيب الفنى للصناعة . أما فيما يتعلق بالتنظيم فالأمر يستلزم دراسة هذا التنظيم ثم توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة .

ويتوقف التقسيم القطاعي للاقتصاد القومي على الغرض من إجراء هذا التقسيم من جهة . ومدى توفر بيانات تفصيلية عن نشاط الوحدات الانتاجية من جهة أخرى . وكلما انحصر التقسيم فسي عدد محدود من القطاعات (١ أو ٢ أو ٣) كلما أمكن استخدام أسلوب مبسط لتخطيط الاستثمار . ويزداد أسلوب التخطيط تفصيلاً كلما تعددت القطاعات . وعموماً يمكن القول أن استراتيجية التنمية هي التي تحدد القطاعات التي يجب الاهتمام بها ودرجة التفصيل فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات على الأنشطة المختلفة داخل هذه القطاعات .

ومهما يكن من درجة التفصيل فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة فإن هذا التوزيع يجب أن يستوفي شروطاً معينة أهمها :

١ - أن تكون الخطة الاستثمارية شاملة : بمعنى أن تراعى العلاقات الأساسية التي تربط بين الوحدات الاقتصادية المختلفة سواء كانت علاقات تكنولوجية أو سلوكية .

٢ - أن تكون الخطة متسلسلة : ويقصد بالتسلسل هنا أمرين :

أ - أن مجموع الموارد يجب أن يساوى مجموع الاستخدامات ، وأن يكون ذلك التوازن عند الهدف الذي ترسمه الخطة .

ب - الاندماج بين القطاعات المختلفة بمعنى مراعاة العلاقات التكنولوجية التي تربط بينها .

وسنعرض فيما يلي نموذج لتخطيط الاستثمار على أساس ان الاقتصاد القومى مكون من قطاعين هما قطاع السلع الاستهلاكية وقطاع السلع الاستثمارية . وهذا النموذج مبسط حيث انه يتجسأ هل العلاقات الانتاجية بين القطاعين بمعنى انه يفترض ان كل قطاع ينتج مستلزمات الانتاج الخاصه به . وكما سبق ذكره عند الكلام على معدل النمو المستهدف فانه يجب فى هذه المرحلة تحديد معدل تكوين رأس المال . وهذا يعنى تخطيط توزيع الطلب الكلى بين الاستهلاك والاستثمار . وهذا التخطيط فى حد ذاته غير ملزم للوحدات المنتجة للسلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية . كذلك فان تحديد توزيع الطلب يجب ان يقترن بتحديد لتوزيع الانتاج بين انتاج السلع الاستهلاكية وانتاج السلع الاستثمارية ومن ثم فانه يقتضى تقسيم الاقتصاد القومى الى قطاع منتج للسلع الاستهلاكية واخر منتج للسلع الاستثمارية .

وحيث اننا افترضنا عدم وجود تداخل بين القطاعين فان مجموع انتاجهما يساوى الدخل القومى . وشرط التوازن هنا يقتضى التعادل بين الانفاق الاستهلاكى وقيمة المعروض من السلع الاستهلاكية والتعادل بين الانفاق الاستثمارى وقيمة المعروض من السلع الاستثمارية .

ويقدر الانفاق الاستهلاكى المستهدف على اساس العلاقة الآتية

$$C = c Y$$

حيث C = الاستهلاك

c = الميل المتوسط للاستهلاك

Y = الناتج القومى .

فاذا افترضنا ان الميل المتوسط للاستهلاك يساوى ٨ . فان الموارد يجب ان توزع بين الصناعات الاستثمارية والاستثمارية بنسبة ٤ : ١ . كذلك فانه اذا افترضنا ان الميل المتوسط للاستهلاك لا يتغير فان معنى هذا ان القطاعين ينموان بمعدل واحد هو ذاته معدل نمو الدخل القومى .

(١) ذلك على اساس ان الميل المتوسط للدخار يساوى ٢ (١ - ٨) وبذلك تكون نسبة الانفاق الاستثمارى الى الاستثمارى ٤ : ١ .

ولكن اذا كانت الخطه تهدف الى تخفيض الميل للاستهلاك فان معدل النمو في القطاع المنتج للسلع الاستهلاكية يجب ان يكون اقل من معدل النمو في القطاع المنتج للسلع الاستثمارية • ويتحدد معدل النمو بكل قطاع على اساس ان

$$R_x = e_x \cdot R_y$$

حيث

R_x هي معدل نمو القطاع
 e_x المرونة الدخليه للطلب
 R_y معدل نمو الدخل القومي

كما ان e_c هي مرونة الطلب على السلع الاستهلاكية وهي تساوى الميل الحدى للاستهلاك مقسوما

$$e_c = \frac{\Delta c}{\Delta y} \cdot \frac{y}{c} \text{ : ان } \frac{\Delta c}{\Delta y} \cdot \frac{y}{c}$$

فاذا فرضنا ان معدل النمو المستهدف للدخل القومي هو ١٠ % سنويا والميل المتوسط والحدى

للاستهلاك في سنة الاساس هما ٨ ر ٠ و ٦ ر ٠ على التوالي فان :

$$\text{معدل النمو في الصناعات الاستهلاكية} = \frac{10}{100} \times \frac{7}{8} = 8,75\%$$

$$\text{ومعدل النمو في الصناعات الاستثمارية} = \frac{10}{100} \times \frac{4}{2} = 20\%$$

بعد تحديد معدل نمو كل قطاع توجد مشكلة اخرى هي توزيع سلع الاستثمار بـ...
 الصناعات الاستهلاكية والصناعات الاستثمارية • ولتحديد الاستثمارات المطلوبه في قطاع الصناعات
 الاستهلاكية يجب اولا ان تقدر الطاقة القائمه في هذا القطاع ومدى تشغيلها • وعلى اساس تقدير
 معدل النمو المستهدف للصناعات الاستهلاكية يمكن تقدير التوسع في الطاقة الانتاجية المرغوب فيه
 بالنسبة لهذا القطاع وما يتطلبه من استثمارات • ويتوقف حجم الاستثمارات اللازمة لاي قطاع على
 عاملين اساسيين :

١- التوسع المستهدف في القطاع كما يحدده معدل النمو المستهدف لهذا القطاع والطاقة الانتاجية
 القائمه في سنة الاساس •

٢- محامل رأس المال الى الانتاج في القطاع •

ويتحدد حجم الاستثمارات اللازمة لاي قطاع بضرب الطاقة الانتاجية الاضاعية المطلوبه فى معامل رأس المال بالنسبة للقطاع نفسه . ومعامل رأس المال المطلوب فى التخطيط هو معامل رأس المال الحدى الذى يوضح النسبة بين الاستثمار (الزيادة فى رأس مال المجتمع) والزيادة فى الناتج القومى . وسنوضح فى المثال التالى كيفية توزيع الاستثمار بين قطاعى الصناعات الاستهلاكية والصناعات الاستثمارية اولا بفرض اننا نستهدف نمو الاقتصاد القومى بمعدل ثابت ، وثانيا بفرض اننا نستهدف زيادة الدخل القومى بمعدل متزايد .

أولا : توزيع الاستثمارات فى حالة نمو الدخل القومى بمعدل ثابت :

نفترض ان الدخل القومى فى السنة الاولى هو ١٠٠٠ مليون جنيه وان الناتج القومى هو ١٠٠٠ مليون جنيه موزع بين الصناعات الاستهلاكية والصناعات الاستثمارية بنسبة ٤ : ٦ (على التوالى) . كما نفترض ان معامل رأس المال الى الانتاج هو ٣.٥ بالنسبة للصناعات الاستهلاكية ، ٦ بالنسبة للصناعات الاستثمارية . كذلك فاننا نفترض ان الهدف هو تحقيق زيادة سنوية ثابتة فى الدخل القومى مقدارها ٥ % . فى هذه الحالة فاننا نبدأ اولا بتحديد معامل رأس المال الى الانتاج للاقتصاد القومى ككل وهو يساوى :

$$\text{معامل الادخار فى الاقتصاد القومى} = \frac{٢٠}{٢٥} = ٤$$

ولكى نتحقق من ذلك فانه يمكن ان تقوم بترجيح معامل رأس المال فى الصناعات الاستهلاكية بالميل المتوسط للاستهلاك ومعامل رأس المال فى الصناعات الاستثمارية بالميل المتوسط للادخار : حيث معامل رأس المال للمجتمع ككل يساوى معامل رأس المال للصناعات الاستهلاكية + معامل رأس المال فى الصناعات الاستثمارية . اى ان

$$٤ = ٣.٥ \times ٦ + ٢ \times ٨ = ٢٠ + ١٦ = ٣٦$$

وعلى أساس هذه الفروض نجد ان نمو قطاع الصناعات الاستهلاكية بمعدل ٥% يقتضى زيادة الطاقة الانتاجية في هذا القطاع من ٨٠٠ الى ٨٤٠ مليون جنيه اى ان الزيادة الاضافية المطلوبة في الطاقة الانتاجية لهذا القطاع هي ٤٠ مليون جنيه . وبذلك تكون الاستثمارات المطلوبة لهذا القطاع هي :

$$٤٠ \times ٣,٥ = ١٤٠ \text{ مليون جنيه}$$

وحتى ينمو قطاع الصناعات الاستثمارية بمعدل ٥% نجد ان انتاجه سيزيد بما قيمته ١٠ مليون جنيه وتكون الاستثمارات المطلوبة له هي :

$$١٠ \times ٦ = ٦٠ \text{ مليون جنيه}$$

ويكون الناتج القومى في بداية السنة الثانية هو ١٠٥٠ مليون جنيه موزعا كالتالى :

٨٤٠ مليون جنيه سلع استهلاكية

٢١٠ مليون جنيه سلع استثمارية

وتوزع الاستثمارات في السنة الثانية كالتالى :

١٤٧ مليون جنيه لقطاع السلع الاستهلاكية

٦٣ مليون جنيه لقطاع السلع الاستثمارية

وهكذا . . .

ثانياً : توزيع الاستثمارات في حالة النمو بمعدل متزايد

ناقشنا في الفرض السابق كيفية توزيع الاستثمارات بين قطاعي الصناعات الاستهلاكية والصناعات الاستثمارية في حالة زيادة الدخل القومى على مدار الزمن بمعدل ثابت . غير انه ليس من الضروري ان تلتزم الخطة الاستثمارية بمعدل ثابت لنمو الدخل القومى حيث انه يمكن للخطة ان تبدأ بمعدلات بطيئة لنمو الدخل القومى ثم ارتفاع هذه المعدلات بالتدريج او بمعنى اخر خضوع الخطة الاستثمارية لما يسمى بالنمو المتزايد . فمن الممكن لجهاز التخطيط في الدولة تخفيض معدل نمو الاستهلاك في المرحلة الاولى للتنمية اذا كان هذا الاجراء من شأنه ان يساعد قطاع الصناعات الاستثمارية على تطوير اساليب انتاجه وادخال صناعات استثمارية جديدة . وفي هذه الحالة لا يكتفى تخفيض الميل للاستهلاك بل انه يجب ايضا اعادة توزيع الاستثمارات بين قطاعي الاستهلاك والاستثمار .

وسوف نفترض في النموذج التالي ان الخطه تستهدف زيادة الاستهلاك بمعدل ٢% فقط في السنتين الاولى والثانية على اساس انهما يمثلان المرحلة الاولى لعملية التنمية والسماح بزيادة الاستهلاك اعتبارا من السنة الثالثة الى اقصى معدل يمكن ان تسمح به الموارد المتاحة . كذلك فاننا سوف نستخدم نفس الفروض المستخدمة في النموذج السابق فيما يتعلق بمعاملات رأس المال الى الانتاج (٣ هـ للصناعات الاستهلاكية ، ٦ للصناعات الاستثمارية) وسوف نفترض ايضا ان الدخل القومي في السنة الاولى هو ١٠٠٠ مليون جنيه وان الميل المتوسط للاستهلاك هو ٨٠٠ ، وببناءً على ذلك فانه يتم توزيع الانتاج بين القطاعين على الوجه التالي :

٨٠٠ مليون جنيه للصناعات الاستهلاكية

٢٠٠ مليون جنيه للصناعات الاستثمارية

وتوزع الاستثمارات بين الصناعات الاستهلاكية والاستثمارية على اساس

٥٦ مليون جنيه للصناعات الاستهلاكية

١٤٤ مليون جنيه للصناعات الاستثمارية

وفي السنة الثانية نجد ان الناتج القومي = ١٠٤٠ مليون جنيه توزع كالآتي :

٨١٦ مليون جنيه للصناعات الاستهلاكية

٢٢٤ مليون جنيه للصناعات الاستثمارية

وقد قدر الانتاج في الصناعات الاستثمارية في السنة الثانية على اساس انه يساوي

$200 + \left(\frac{144}{6} \right)$ ، وتوزع الاستثمارات بين الصناعات الاستهلاكية والاستثمارية على الوجه الآتي

٥٧ مليون جنيه للصناعات الاستهلاكية

١٦٧ مليون جنيه للصناعات الاستثمارية

وفي السنة الثالثة نجد ان الناتج القومي يساوي ١٠٨٤ مليون جنيه توزع كالآتي

٨٣٢ مليون جنيه للصناعات الاستهلاكية

٢٥١ مليون جنيه للصناعات الاستثمارية

وتوزع الاستثمارات بين القطاعين (على اساس السماح بزيادة معدلات الاستهلاك الى اقصى قدر ممكن) على الوجه التالى :

٢٥١٨ للمصناعات الاستهلاكية

لاشىء للمصناعات الاستثمارية

وفي السنة الرابعة نجد ان الانتاج فى المصناعات الاستهلاكية هو ٩٠٤ر٢ مليون جنيه—
ويظل انتاج المصناعات الاستثمارية ثابتا عند مستوى السنة السابقة (٢٥١٨ مليون جنيه) .

ويتضح من هذا النموذج انه من الممكن زيادة معدلات النمو اعتبارا من السنة الرابعة لكل من الاستهلاك والدخل . فقد ارتفع معدل نمو الدخل القومى الى ٦ر٦ % فى السنة الرابعة—
مقابل ٤ % فى السنة الثانية ٥ر٢ % فى السنة الثالثة . كذلك فان معدل نمو الاستهلاك
بالنسبة للمجتمع قد ارتفع الى ٨ر٦ % فى السنة الرابعة مقابل ٢ % فى كل من السنتين الثانية—
والثالثة .

ومن المهم ان نلاحظ فى هذا الصدد اننا سقنا هذا النموذج لمجرد توضيح اثر الزيادة
فى الاستثمارات وعملية توزيع الاستثمارات بين القطاعات على الزيادة فى الانتاج . ويلاحظ ان النموذج
يقوم على مجرد افتراضات بحيث ان اى تغيير فيها يؤدى بالضرورة الى تغيير النتائج
التي يمكن التوصل اليها . كذلك فاننا لم نناقش هنا درجة صلاحية هذه الفروض
وسنرى واقعيتهما .

٥ — اثر التغير في بعض العوامل الاخرى على الزيادة في الانتاج

يجب ان توضح هنا ايضا ان العلاقة بين نسب استخدام عوامل الانتاج ليست علاقة ثابتة ، حيث انها تتأثر بعوامل متعددة ، اهمها التقدم الفنى وما يصاحبه من تغيير في اسلوب الانتاج وبالتالي اختلاف النتائج المترتبة على استخدام اسلوب معين للانتاج دون الاخر . واستخدام معادلة الانتاج بالصورة السابقة (انظر ص ١١) يستبعد اثر التقدم التكنولوجى ويفترض وجود مستوى معين — من الكفاية والمعرفة الفنيه كما هو معبر عنها في قيم كل من α و β . ولكن يجب ان نؤكد هنا ان عملية التنمية تتضمن (بصورة او باخرى وحتى لو كان ذلك من الناحية النظرية البحتة) قدرا — من التغير في الكفاية الانتاجية سواء كبر هذا القدر أم صغر . بل اكثر من هذا فانه يمكن القول بان محاولة رفع الكفاية الانتاجية وتحسين مستواها يعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية .

فاستخدام اسلوب للانتاج موفرا للحمل Labour Saving غالبا مايؤدى الى نقص مرونة الانتاج بالنسبة للعمل (في المعادلة المذكورة) حيث ينتج عن ذلك امكانية الحصول على نفس القدر من الانتاج باستخدام عدد اقل من العمال . كذلك فان استخدام اسلوبا للانتاج موفرا لرأس المال Capital Saving غالبا مايؤدى الى نقص في معامل مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال أى في معامل استخدام رأس المال حيث يؤدى ذلك الى امكانية الحصول على نفس القدر من الانتاج باستخدام وحدات اقل من رأس المال .

ولكن بالرغم من اختلاف النتائج المترتبة على استخدام اسلوب الانتاج دون الاخر ، فإنه غالبا مايكون هناك اتجاه عام (محايد) يؤدى الى الزيادة العامة في الانتاجية ، وهذا النوع من الزيادة العامة في الانتاجية يمكن التعبير عنه ايضا باستخدام المعادلة التالية :

$$V = b \cdot L^{\alpha} \cdot C^{\beta} (1 + u)$$

حيث u هي معدل الزيادة العامة في الكفاية في استخدام عوامل الانتاج ، ومعنى ذلك اننا نضاعف حجم الانتاج في كل سنة بالمعامل $(1 + u)$

وهناك بعض الاثار التي تنتج عن العملية الانتاجية لوحدة ما غير انه لا يمكن التعبير عنها بقدر كاف في صورة كمية نظرا لان الوحدة الانتاجية ليست هي المستفيدة او المضارة بهذه الآثار وهي ما يسمى بالاثار الخارجية External effects وقد تكون هذه الآثار موجبة فتسمى External economies كما انها قد تكون اثار سالبة فتسمى External diseconomies ومن امثلة النوع الاول بناء الطرق ، حيث انه فيما عدا ما قد يدفع من رسوم لاستخدام هذه الطرق في بعض الاحيان فان كل المزايا يستفيد بها افراد او هيئات خارج الوحدة الانتاجية نفسها . ومن امثلة النوع الثاني الضوضاء او الدخان او الرائحة الكريهة التي تسببها بعض المصانع احيانا . ويمكن القول انه كلما زادت اهمية الاثار الخارجية بالنسبة لوحدة انتاجيه ما كلما قلت درجة الاعتماد على البيانات الخاصة بالانتاج والتكاليف لمثل هذه الوحدة .

٦ - تخطيط الاستثمار في عدد كبير من القطاعات

ناقشنا في النموذج السابق توزيع الاستثمارات بين قطاعين بفرض عدم وجود علاقات انتاجية بين القطاعين بمعنى ان كل قطاع ينتج مستلزما للانتاج التي يستخدمها وان العلاقة الوحيدة التي تربط القطاعين هي ان قطاع الصناعات الاستثمارية يقدم المعدات الرأسمالية للقطاع الاخر . وباستخدام هذا الفرض يمكن تطبيق نفس ادوات التحليل على عدد كبير من القطاعات دون حدوث اى تغيير . ولكن هذا الفرض غير واقعي حيث ان القطاعات الانتاجية ترتبط بعضها ببعض بعلاقات متشابكة . وهذا التشابك يؤول الى تشابك القرارات الاستثمارية . وتوضيح هذا التشابك يقتضى ان نميز بين نوعين من العلاقات :

اولا : العلاقات الانتاجية : وهى التى تنشأ عن قيام صناعه معينه بشراء منتجات صناعة اخرى لاستخدامها كمستلزمات انتاج فى الصناعه الاولى . ومثال ذلك العلاقه بين قطاع الزراعة وقطاع الصناعات الكيماوية حيث تستخدم منتجات الصناعه الثانيه كمستلزمات انتاج فى الصناعه الاولى . واذا ما تأملنا العلاقات القائمة بين الصناعات المختلفه لوجدنا ان كل قطاع تقريبا يتعامل مع كل او مجموعه من القطاعات الاخرى فى شراء مستلزمات انتاجه منها او بيع انتاجه اليها لاستخدامه كمستلزمات انتاج . هذه العلاقات الانتاجية تعطى معاملات اساسيه لتحليل العلاقات المتداخله بين الصناعات ، وهذه المعاملات هى المعاملات الفنية للانتاج .

ثانيا : علاقات تحدد ها العلاقات الفنية لقطاع الصناعات الاستثماريه : واساس هذه العلاقات هو استخدام المنتجات كمستلزمات للاستثمار . فالاستثمار فى تكوين رأس المال الثابت يمكن تحليله الى مكوناته السلعيه التى تمثل بدورها نواتج لانتاج قطاعات مختلفه . فقد رأينا ان العلاقه بين الاستثمار فى صناعة ما والنتائج عن هذا الاستثمار يحددها بصفه عامه معامل رأس المال لهذه الصناعه وهذا المعامل يمكن تقسيمه الى معاملات فرعيه لرأس المال ومجموع هذه المعاملات الفرعيه لابد وان يساوى معامل رأس المال فى الصناعه المذكوره . ولتوضيح ذلك فاننا نفرض ان معامل رأس المال الى الانتاج فى صناعة الكهرباء هو ٨ : ١ ، أى ان الحصول على وحده انتاج واحده قيمتها جنيها واحد من انتاج هذه الصناعه يستلزم استثمارا قدره ثمانية جنيها . ولنفترض انه للقيام بهذه الاستثمارات يلزمنا انشاءات قدرها خمس جنيها (معامل فرعى) والى الات قيمتها جنيها ونصف (معامل فرعى اخر) ومستلزمات اخرى قيمتها نصف جنيه (معاملات فرعيه اخرى) . ومعنى ذلك ان زيادة الانتاج فى قطاع الكهرباء بمقدار وحده واحده يتطلب التوسع فى انتاج قطاع الانشاءات بما قيمته خمس جنيها وفى انتاج صناعة الالات بما قيمته جنيها ونصف والصناعات الاخرى بما قيمته نصف جنيه . ويمكن ادماج العلاقات الفنية للانتاج مع العلاقات الفنية للاستثمار بحيث تحصل على تحديد يشمل العلاقه بين المدخلات والمخرجات من الانتاج والاستثمار معا . ولكن الصعوبه قد تنشأ عن

محاولة اجراء هذا الادماج هي عادة صعوبة احصائية حيث يصعب في كثير من الاحيان
تفصيل الاستثمار الى مكوناته السلعية . ويمكن التغلب على هذه الصعوبة اذا ما كان لدينا
قائمة بالطلب النهائي حيث يمكن ، باستخدام جداول المدخلات والمخرجات ، استخدام
المعاملات الفنية في تحديد حجم الانتاج في كل قطاع بما يتناسب مع قائمة الطلب النهائي .

ولكننا اذا ما تأملنا جدول المدخلات والمخرجات وطريقة اعداده فاننا نجد انه يعكس
العلاقات الانتاجية القائمة بين القطاعات من الناحية التاريخية ، ومن ثم فانه يعطى
صورة استاتيكية للتركيب الاقتصادي . هذا في الوقت الذي تنطوى فيه عملية التنمية على
احداث تغييرات تكنولوجية في الاساليب الفنية للانتاج ومن ثم فان هذا التطور يؤدي الى
تغيير في المعاملات الفنية وتصبح بذلك المعاملات التاريخية مضللة فيما يتعلق بعملية اتخاذ
القرارات . كذلك فان عملية التنمية غالبا ما يصاحبها ادخال بعض الصناعات الجديدة التي
لم تكن موجودة من قبل ومن ثم لا تتوفر بيانات احصائية عن مثل هذه الصناعات .

وفيما يتعلق بمشكلة التطور في الاساليب الفنية للانتاج فان هذا لا يعنى الاستغناء
تماما عن الاساليب القائمة او المستعملة ولكنه يعنى وجود اسلوبين احدهما تقليدى او قائم
والاخر جديد كلا منهما يتطلب معاملات فنية للانتاج مختلفة عن المعاملات التي يتطلبها
الاسلوب الاخر . ويمكن التغلب على هذه الصعوبة (صعوبة ازدواج الاساليب الفنية
للانتاج) عن طريق تقدير معاملات فنية جديدة باستخدام الوسط المرجح وذلك اذا امكن
تحديد وزن الاسلوب الجديد بالنسبة للاسلوب التقليدى على اساس وزن كل منهما كما
تحدده نسبة وجوده في الواقع . كذلك فانه بالنسبة لادخال صناعات جديدة فانه يمكن
الاستعانة ببيانات تكنولوجية مقتبسة من بلاد اخرى .

٧ — توزيع الاستثمارات الصناعية ومشكلة اختيار أسلوب

يمكن على ضوء الدراسة السابقة لاثركل من الزيادة في السكان والزيادة في الاستثمارات على الزيادة في الانتاج وضع السؤال التالي : الى اى مدى تراعى السلطة المسئولة عن اتخاذ القرارات الانتاجية والاستثمارية (الدولة او الافراد) عامل الوفرة النسبية للمحروض من عوامل الانتاج المختلفه ؟ ورب سؤال آخر يطرح نفسه للبحث في ضوء ما تعانيه بعض الدول النامية من ضيق قس الرقعه الزراعية والزيادة السريعه والمضطرده في عدد السكان وهو : الى اى مدى يمكن للقطاعات غير الزراعية (الصناعة والخدمات) ان تساهم في حل مشكلة العماله في هذه الدول او الى اى مدى يمكن للزيادة في السكان ان تشكل عقبة رئيسية لعملية التنمية الصناعيه .

ويمكن القول ، بصفه عامه ، ان الزيادة في عدد الافراد المشتغلين في قطاع الصناعة هسي من اهم الخصائص التى تصاحب عملية التصنيع . ففي بعض الاحيان او عند بعض مراحل التنمية الصناعيه نجد ان معدل الزيادة في عدد الافراد المشتغلين في قطاع الصناعه قد يفوق معدل الزيادة في السكان نوى النشاط الاقتصادى ككل مما يؤدى الى احداث تغيير في الهيكل الوظيفى للمجتمع . ورغم انه قد لا يتحتم بالضرورة وجود مثل هذه العلاقه بين معدل نمو العماله الصناعيه وبين التغيير في التركيب الوظيفى للمجتمع (هيكلها) فانه يبدو ان هناك اتجاه عام بالنسبة للعماله في قطاع الزراعة ان تنخفض وتلك الخاصه بالصناعة والخدمات ان تزداد اهميتها من الناحيه النسبيه . ففي الفترة ما بين ١٨٣٠ الى ١٩٦٠ نجد ان نسبة المشتغلين في القطاع الاولى (التقليدى) قد انخفضت من ٢١ ٪ الى ٩ ٪ في الولايات المتحده الامريكه ، من ٦٣ ٪ الى ٢٥ ٪ في فرنسا ، من ٦٣ ٪ الى ١٤ ٪ في السويد ومن ٢٣ ٪ الى ٤ ٪ في المملكه المتحده (١)

وسنحاول في الصفحات القادمه ان نوضح مدى التطور الذى طرأ على الهيكل الوظيفى للاقتصاد المصرى فيما بين ١٩٣٧ — ١٩٦٥ على ان نعقب ذلك بمحاولة لتوضيح مدى مساهمة الصناعات التحويلية في حل مشكلة العماله على المستوى القومى والدور الذى لعبه الاستثمار الصناعى في هذا المجال .

(١) L.J. Zimmerman, Poor Lands; Rich Lands: The Widening Gap, New York, 1965, P. 46.

أ — تطور الهيكل الوظيفي للاقتصاد المصري فيما بين

١٩٣٧ — ١٩٦٥

تشير بيانات تعداد السكان في السنوات ١٩٣٧ و ١٩٤٧ و ١٩٦٥ الى ان نسبة السكان ذوى النشاط الاقتصادى الى مجموع السكان قد انخفضت من ٣٧ % لكل من ١٩٣٧ و ١٩٤٧ الى ٢٩ % فى سنة ١٩٦٥ . ولكن هذا لم يؤثر ، بطبيعة الحال ، على الزيادة المطلقة فى عدد السكان ذوى النشاط الاقتصادى وذلك بسبب الزيادة فى عدد السكان . ومن جهة اخرى فان نسبة السكان ذوى العماله الصناعيه الى السكان ذوى النشاط الاقتصادى قد ارتفعت من ٩ % فى عام ١٩٣٧ الى ١٠,٢ % فى عام ١٩٤٧ ثم الى ١٢ % فى سنة ١٩٦٥ كما هو واضح من الجدول رقم (١) :

جدول رقم (١)

توزيع السكان ذوى النشاط الاقتصادى فى تعدادات السكان

١٩٣٧ و ١٩٤٧ و ١٩٦٥ فى ج م ع *

تعداد ١٩٦٥		تعداد ١٩٤٧		تعداد ١٩٣٧		النشاط الاقتصادى
النسبة %	العدد (بالآلاف)	النسبة %	العدد (بالآلاف)	النسبة %	العدد (بالآلاف)	
٥٧,٠	٤٤٠٦	٥٨,٤	٤٠٨٦	٦٨,٨	٤٠٢٠	الزراعة
١٢,٠	٩١٥	١٠,٢	٧١٠	٩,٥	٥٥٢	الصناعة *
٣١,٠	٢٣٩٨	٣١,٤	٢١٩٩	٢١,٧	١٢٦٦	الخدمات
١٠٠	٧٧١٩	١٠٠	٦٩٩٥	١٠٠	٥٨٣٨	الاجمالى
٢٩		٣٧		٣٧		النسبة المئوية للسكان ذوى النشاط الاقتصادى الى مجموع السكان

* تشمل قطاع التشييد
المصدر :

والتركيب العمري للسكان بالوضع الذى كان سائدا فى عام ١٩٦٠ مع المعدلات العالمية المضطردة للزيادة فى السكان (وهى على وجه التقريب ١ ر ١ % فى سنة ١٩٣٧ ، ١ ر ١ % فى سنة ١٩٤٧ ، ٢ ر ٢ % فى سنة ١٩٦٥) كلاهما اذا ما استمر على ما هو عليه يزيدان من حدة المشكله حيث ينتج عن ذلك تواجد نسبة صغيره من السكان فى فئات العمر الاكثر انتاجيه فى مجتمع صناعى . كما يؤدى ارتفاع نسبة الاطفال اقل من ١٥ سنه ونقص نسبة البالغين الى ازدياد عبء الاعاله (نسبة السكان الاطفال او الشيوخ الى السكان فى سن العمل) الذى يقع على الافراد فى سن العمل (١٥ — ٦٤) كما يتضح من الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

عبء الاعاله بالنسبة للاطفال والشيوخ لكل ١٠٠ فرد
فى سن العمل

فئات السن	حضر	ريف	جمله
اقل من ١٥ سنه	٩٧	٨٦	٩٠ (١)
٦٥ سنة فأكثر	١٩	١٦	١٧

المصدر : مذكرة رقم ٧٩٧ من مذكرات معهد التخطيط القومى ص ٥ .

ونتيجة لذلك فاننا نواجه بموقف حيث مجموعه صغيره من السكان (ذوى النشاط الاقتصادى) تجد نفسها مضطره الى ان تغى ليس فقط باحتياجاتها الاستهلاكيه وانما ايضا باحتياجات اولئك الذين يعتمدون عليها . Its Dependents قبل ان يكون هناك اى فائض يمكن ان يوجهه للاغراض الاستثمارية . وبعبارة اخرى ، وبافتراض ثبات العوامل الاخرى على حالها ، فان فائض الانتاج على الاستهلاك (الادخار) سوف يظل صغيرا فى وجود مثل هذا الهيكل السكانى .

(١) تتراوح نسبة الاعاله للاطفال بين ٤٠ الى ٤٥ طفل (لكل ١٠٠ فرد فى سن العمل) فى الدول المتقدمه اقتصاديا .

وتزداد المشكله صعوبة بسبب القدره المتناقصه لقطاع الزراعة على امتصاص الزيادة فى
الايدي العامله الناجمه عن الزيادة فى السكان وذلك نتيجة لضيق الرقعه الزراعيه . وعلاوة على ذلك
فانه لو افترضنا جدلا ان سحب جزءا من القوى العامله فى قطاع الزراعة لن يوءدى الى انخفاض
الانتاج فى هذا القطاع فان احتياجات هؤلاء الافراد من المنتجات الزراعيه لن يتم توافرها تلقائيا
خارج قطاع الزراعة . بل انه قد يحدث ان يكون استيراد مثل هذه المواد الغذائية ليس بأقل
صعوبة من محاولة زيادة الانتاج الزراعى وخاصة فى مثل ظروف الحرب الاقتصادية التى يعيشها
المجتمع ما بين لحظة وأخرى .

ويجب ان نذكر فى هذا الصدد ان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى بدأت منذ
١٩٥٢ قد أدت الى زيادة مضطوره وسريعه فى متوسط دخل الفرد خلال الخمسة عشرة سنة الاخيره .
فقد ارتفع متوسط دخل الفرد فى الجمهورية العربية المتحدة من حوالى ٣٧ جنيهها عام ١٩٥٢ الى
٥٠ جنيهها تقريبا فى ١٩٦٠/٥٩ ، حوالى ٦٠ جنيهها فى ١٩٦٥/٦٤ . ورغم هذه الزيادة
السريعه فى متوسط دخل الفرد خلال هذه الفترة الا انه يجب ان نأخذ بعين الاعتبار ان مستوى
دخل الفرد فى ج . ع . م لا يزال منخفضا اذا ما قورن بالدول الاخرى الاكثر تقدما . كذلك فانه رغم
الجهود المستمرة لزيادة الانتاج الزراعى والسير بخطى واسعة فى عملية التصنيع الا انه من وجهة
النظر القومية فان الهيكل الوظيفى للمجتمع يوضح النمو البطئ لحجم العمال الصناعيه بالنسبة لحجم
العماله الكليه خلال الثلاثين عاما الاخيره . ورغم انه يمكن ان نتبين ان تغييرات محسوسه قد
طلأت على الهيكل الوظيفى للمجتمع خلال السنوات ١٩٦٥/٦٠ (كما هو موضح بالجدول رقم ٣)
وما نجم عنها من تغيير فى التوزيع النسبى لحجم العمال بين القطاعات المختلفه الا انه يمكن ان نلاحظ
ان الانخفاض النسبى فى حجم العمال الزراعيه لم تقابله زيادة بنفس النسبة فى حجم العمال فى قطاع
الصناعه . ففي الوقت الذى انخفضت فيه نسبة المشتغلين فى الزراعة الى جملة المشتغلين من ٥٤% فى
عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٥١.٥% فى عام ١٩٦٥/٦٤ فان العمال الصناعيه لم تتجاوز ١١.٣% من حجم
العماله الكليه فى عام ١٩٦٥/٦٤ مقابل ١٠% فى عام ١٩٦٠/٥٩ . هذا فى الوقت الذى زادت
فيه العمال فى قطاع التشييد الى ضعف ما كان مقدرا لها فى الخطه .

- (١) الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء ، المؤشرات الاحصائية ، القاهرة ، ١٩٦٦
- (٢) السيد/على صبرى : سنوات التحول الاشتراكى وتقييم الخطه الخمسيه الاولى ، ص ٥٠ .

وقد يمكن القول ان عملية التخطيط للعماله في قطاع التشييد يبدو انها لم تتم على اساس من الواقع حيث لم يكن من المتصور ان ينخفض حجم العماله في هذا القطاع في نفس الوقت الذي كان يتم فيه بناء السد العالي . ولكن الاهم من ذلك هو دراسة اسباب تخلف الصناعم عن المساهمه الجديه فى حل مشكلة العماله في مصر وما يقتضيه ذلك من دراسه لهيكل العماله الصناعيه خلال الثلاثين عاما الاخيره .

جدول رقم (٣)

توزيع العماله الكليه خلال سنوات الخطه الخمسيه الاولى
(١٩٦٠ / ٥٩ — ١٩٦٥ / ٦٤)

القطاع	سنة الاساس ٦٠/٥٩	المستهدف في الخطه	١٩٦٠/٦٠	١٩٦١/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	المتحقق في السنة الخامسة للخطه الى المستهدف
الزراعة	٣٢٤٥ر	٣٨٠٠ر	٣٦٠٠ر	٣٦٠٠ر	٣٦٣٢ر	٣٦٧٣ر	٣٧٨٠ر	٩٩ر
الصناعم	٦٠١ر	٨٠٧٤ر	٦٢٥٦ر	٦٧٩ر	٧٢٥٩ر	٧٨٩٧ر	٨٢٥ر	١٠٢ر
الكهرباء	١١ر	١٤٧ر	١٣ر	١٥ر	١٧٤ر	١٧٩ر	١٨ر	١٢٢ر
التشييد	١٨٥ر	١٥٩ر	١٦٦ر	٢٦٣ر	٣١٥٧ر	٣٤٤٢ر	٣٤٥٢ر	٢١٧ر
الخدمات	١٩٦٢ر	٢٢٣٤ر	٢٠٧٢ر	٢٠٩٩ر	٢١٧٧ر	٢٢٧٠ر	٢٣٦٥ر	١٠٥ر
اجمالي	٦٠٠٦ر	٧٠١٥ر	٦١١٩ر	٦١٥٦ر	٦٨٦٨ر	٧٠٨٥ر	٧٣٣٣ر	١٠٤ر
نسبته من اجمالي العماله								
العماله الزراعيه	٥٤	٥٤ر	٥٥ر	٥٤ر	٥٢ر	٥١ر	٥١ر	٥١ر
العماله الصناعيه	١٠	١١ر	٩ر	١٠ر	١٠ر	١١ر	١١ر	١١ر
العماله في قطاع الكهرباء	٠ر	٠ر	٠ر	٠ر	٠ر	٠ر	٠ر	٠ر
العماله في قطاع التشييد	٣ر	٢ر	٢ر	٤ر	٤ر	٤ر	٤ر	٤ر
العماله في قطاع الخدمات	٣٢ر	٣١ر	٣٢ر	٣١ر	٣١ر	٣٢ر	٣٢ر	٣٢ر
اجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاخصاء ، المؤشرات الاحصائية ، يوليو - ١٩٦٦ .

ب. اثر النمو الصناعى على نمو العماله الصناعيه فى ج ١٩٤٠م

سنحاول فى السطور القليله القادمه اعطاء صورة سريعه لتطور العماله فى قطاع الصناعه منذ الحرب العالميه الثانيه واتجاهات هيكل العماله الصناعيه فى المستقبل على ضوء ماأسفرت عنه تجربته الفتره التى اعقبت انتهاء الحرب وحتى نهايه الخطه الخمسيه الاولى فى عام ١٩٦٥ . ويوضح الجدول رقم ٤ الصوره العامه للعماله الصناعيه بين سنه ١٩٤٤ و ١٩٦٤ بالنسبه للمنشآت الصناعيه التى يعمل بها ١٠ افراد فأكثر كما توضحها بيانات احصاء الانتاج الصناعى . وكما تشير بيانات الاحصاء فان الصناعات التحويليه وحدها قد استوعبت ٩٦% من اجمالى العماله الصناعيه فى عام ١٩٤٤ مقابل ٩٧% فى سنة ١٩٦٤ . كذلك فان عدد العمال الصناعيين قد انخفض من ٨٤٨ ر ٣١٥ عامل فى سنة ١٩٤٤ (اى بمتوسط ١٤ر٢ عامل للمنشأة) الى ٣٠٧ر١٥٣ عامل فى سنة ١٩٥٠ (اى بمتوسط ١٥ر٢ عامل للمنشأة) . ويشير ذلك الى ان معظم المنشآت الصناعيه التى خرجت من السوق فيما بين ١٩٤٤ و ١٩٥٠ يبدو انها كانت من المنشآت صغيره الحجم (المنشآت التى تستخدم اقل من ١٠ افراد) والتى تم انشاؤها فى فتره الحرب واستفادت من ظروف زياده الطلب فى الداخل وامتناع الواردات من الخارج ولكنها لم تقوى على المنافسه الاجنبيه لها فى فتره ما بعد الحرب . وتتضح هذه الحقيقه اذا ما تبينا انه فى الوقت الذى انخفض فيه حجم العماله الصناعيه بمقدار ٨٦٩٥ عامل فان عدد المنشآت الصناعيه قد انخفض بمقدار ٢٦٤٩ منشأة صناعيه (اى بمتوسط ٣ر٢ عامل للمنشأة) كان من بينها ٢٦٢٩ منشأة فى قطاع الصناعات التحويليه وحدها وذلك فيما بين سنه ١٩٤٤ و ١٩٥٠ .

جدول رقم (٤)
العماله الصناعيه موزعه حسب نوع النشاط

السنوات	الصناعات الاستخراجيه		الصناعات التحويليـه		الكهرباء والغاز		جملة الصناعات	
	عدد المنشآت	عدد العاملين	عدد المنشآت	عدد العاملين	عدد المنشآت	عدد العاملين	عدد المنشآت	عدد العاملين
١٩٤٤	٥٨	٧,٣١٦	٢٢,١٠٨	٣٠٣,١٦٣	٥٠	٥,٣٦٩	٢٢,٢١٦	٣١٥,٨٨٤
١٩٥٠	٣٢	٥,١٣١	١٩,٤٧٩	٢٩٩,٤٩١	١١	٢,٥٣١	١٩,٥٢٢	٣٠٧,١٥٣
١٩٥٢	١٢	٤,٢٦٧	٣,٤٢٢	٢٦٤,٩٢٧	١١	٣,٩٦٢	٣,٤٤٥	٢٧٣,١٥٦
١٩٥٤	٢٩	٦,٥٨١	٣,٧٤٦	٢٦٤,٤٧٣	١١	٤,٧٩٨	٣,٧٨٦	٢٧٥,٨٥٢
١٩٥٦	١٧	٥,٩٦١	٣,٤٦٢	٢٥٣,٦٥٥	٥	٣,٤٣٠	٣,٥١٤	٢٦٣,٢٤٦
١٩٥٧	٨١	٦,٨٨٠	٣,٤٦٩	٢٦٨,٢٣٣	٤	٢,٩٥٧	٣,٥٥٤	٢٧٨,٠٧٠
١٩٥٨	٥٤	٧,٤٤٧	٣,١٧٦	٢٥٣,٨٦٦	٤	٣,٣٠٢	٣,٢٣٤	٢٦٤,٦١٥
١٩٥٩	٤٤	٨,٤٩٦	٣,١٢٩	٢٨١,٣٤٣	٤	٣,٥٩٥	٣,١٧٧	٢٩٣,٤٣٤
١٩٦٠	٤٤	١١,٢٦٣	٣,٢٩٠	٣٢٥,١٤٦	٢	٢,٤٢١	٣,٣٣٦	٣٤٤,٨٣٠
١٩٦١	٣٣	١٢,٨٣٨	٤,٠١٤	٣٥٢,٩١٨	٤	٢,٩٢٣	٤,٠٥١	٣٦٨,٦٧٩
١٩٦٢	٢٥	١٢,٧٢١	٤,٠٠٧	٤١٨,٤٦٨	٣	٦٣٤	٤,٠٣٥	٤٣١,٨٢٢
١٩٦٣	٢١	١٦,٦٢٥	٨٢١	٣٦٨,٥٤٨	٢	٢,٩٤٩	٨٤٤	٣٨٨,١٢٢
	٢١	١٦,١٦٨	٨٠٩	٣٦٥,٣٠٤	٢	٣,٠١٨	٨٣٢	٣٨٤,٤٩٠
	١٩	١٦,٢٥٤	٨٣٢	٣٦٨,٤٤٢	٢	٣,٠١٧	٨٥٣	٣٨٧,٧١٣
	٢٠	١٨,٠١٩	٨٤٥	٣٨٣,٦٤٢	٢	٣,٠٦٠	٨٦٧	٤٠٤,٧٢١
١٩٦٤	٢١	١٨,٩٤٢	٨٣٨	٤٠١,٣٩٧	٢	٣,٠٧٩	٨٦١	٤٢٣,٤١٨
	٢١	١٨,١٣٥	٨٢٦	٤٠٢,٠٢٢	٢	٢,٧٦٤	٨٤٩	٤٢٢,٩٢٩
	٢٠	١٧,٧٨٠	٨٠٦	٤١٠,٧٥٤	٣	٢,٧٢٧	٨٢٩	٤٣١,٢٦١
	٢٠	١٨,٤١٢	٨١٥	٤٢٤,١٧٢	٣	٢,٦٦٨	٨٣٨	٤٤٥,٢٥٢

* الاحصاءات في السنوات ١٩٤٤ و ١٩٥٠ تغطي جميع المنشآت الصناعيه على حين ان الاحصاءات اللاحقه تغطي المنشآت التي تستخدم ١٠ افراد فأكثر ، هذا في حين ان الاحصاء الربع سنوي يغطي فقط المنشآت التي يعمل بها ٥٠ فرد فأكثر .

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئه العامه والاحصاء ، مؤخونه من نشره البنك الاهلي المصري ، مجلد ١٩ رقم ١٣ القاهرة ١٩٦٦ .

جدول رقم (٥)
عدد الافراد المشتغلين في الصناعات التحويلية^(١) بالنسبة لكل الف من السكان
والسكان ذوي النشاط الاقتصادي

السنة	عدد الافراد المشتغلين في الصناعات التحويلية	اجمالي عدد السكان (بالالف)	عدد السكان ذوي النشاط الاقتصادي (بالالف)	عدد الافراد المشتغلين في الصناعات التحويلية بالنسبة لكل الف من السكان	السكان ذوي النشاط الاقتصادي
١٩٣٧	١٥٥١٢٠	١٥٩٢١	٥٨٣٨	٩ ر ٧	٢٦ ر ٥
١٩٤٧	٢٧٨٧٣٠	١٨٩٦٧	٦٩٩٥	١٤ ر ٧	٣٩ ر ٨
١٩٦٠	٣٢٥١٦٤	٢٥٩٨٤	٧٧٣٤	١٢ ر ٥	٤٢ ر ٠

المصدر : انظر جدول رقم (١)

كذلك فانه يبدو ان هذه المنشآت قد امتصت احتياجاتها الاضافيه من القوى العاملة اساسا من الزيادة في السكان اكثر من امتصاصها من قطاع الزراعة خلال الفترة فيما بين ١٩٣٧-١٩٦٠ او من الصناعات الصغيره فيما بين ١٩٢٧-١٩٤٧ . فالشاهد ان القوى العاملة في قطاع الزراعة قد زادت زيادة طفيفه من الناحيه المطلقه بين ١٩٣٧-١٩٦٠ . هذا على حين انه بالنسبه للمنشآت الصغيره فان العماله قد زادت بشكل واضح من الناحيه المطلقه بينما انخفضت من الناحيه النسبيه فيما بين ١٩٢٧-١٩٤٧ بينما انها انخفضت من الناحيتين النسبيه والمطلقه بينهما ١٩٤٧-١٩٦٠ كما هو موضح بالجدول التالي .

(١) المنشآت التي يعمل بها ١٠ افراد فأكثر .

جدول رقم (٦)
توزيع الافراد المشتغلين بالصناعات التحويلية حسب حجم المنشأة

السنة	بكل المنشآت	بالمنشآت التي يعمل بها من ١ - ٩ افراد	بالمنشآت التي يعمل بها من ١٠ افراد فأكثر
	نسبه	(العدد بالالف)	نسبة (العدد بالالف)
١٩٢٧	٢٤٨ر٣	٦١ر٧	٣٨ر٣
١٩٣٧	٣٣٣ر٢	٥٢ر٠	٤٨ر٠
١٩٤٧	٤٠٥ر١	٥٥ر٣	٤٤ر٧
١٩٦٠	٥٢١ر٨	٣٦ر٣	٦٣ر٧
		١٥٣ر٣	٩٥ر٠
		١٦٨ر١	١٥٥ر١
		٢٢٤ر١	١٨١ر٠
		١٨٩ر٨	٣٣٢ر٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاء المنشآت الصناعية .

كذلك فان بيانات احصاء الانتاج الصناعي (بالنسبة للمنشآت التي يعمل بها ١٠ افراد فأكثر) تشير الى انه خلال الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٦٢ فان العماله في المنشآت التي يعمل بها من ١٠ - ٤٩٩ قد ازدادت بنسبه ٢٢ % . هذا في الوقت الذي زادت فيه العماله بنسبه ٨٢ % خلال نفس الفترة بالنسبة للمنشآت التي يعمل بها ٥٠٠ فرد فأكثر كما توضح بيانات احصاء الانتاج الصناعي في كل من عام ١٩٥٧ و ١٩٦٢ والموضحه بالجدول رقم (٧) .

جدول رقم (٧)
(١)
توزيع الافراد الذين يعملون في الصناعات التحويلية حسب حجم المنشأة
في كل من عام ١٩٥٧ و ١٩٦٢

السنة	١٠ — ٤٩	٥٠ — ٩٩	١٠٠ — ٤٩٩	٥٠٠ فأكثر	اجمالي الصناعات التحويلية
١٩٥٧	٥٨٧١٣	٢٢٠٣٤	٦٠١٠٦	١٢٧٣٨٠	٢٥٩٣٣٣
١٩٦٢	٦٧١٢٤	٣٥٢٧٢	٧٩٨٨٩	٢٣٦١٨٣	٤١٨٤٦٨

(١) المنشآت الصناعية التي يعمل بها ١٠ أفراد فأكثر .

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاء الانتاج الصناعي في عام ١٩٥٧ و ١٩٦٢

ولقد كان من نتيجة التغيرات في الطلب على بعض السلع ان تأثر الطلب على العمال الذين يشتغلون في هذه الصناعات زيادة او نقصا ، مما نتج عنه ازدهار بعض الصناعات وانكماش البعض الاخر نتيجة للتغيرات غير المنتظمة في الطلب من حقه الى اخرى خلال الفترة من ١٩٢٧ — ١٩٦٢ . فلقد كان هناك من العوامل ما ادت الى زيادة الطلب على منتجات الغزل والنسيج والمنتجات الغذائية ومن ثم الى زيادة الاستثمارات في هذه الصناعات وما صاحبه من زيادة في فرص العمل في هذه الصناعات . وكان من بين هذه العوامل نمو حجم المنشآت التي تعمل في قطاع الغزل والنسيج والتي تم انشاءها او تدعيمها عن طريق بنك مصر ، هذا بالاضافة الى عوامل اخرى من اهمها سياسة الحماية الجمركية التي بدأت منذ استعادت مصر سيادتها الجمركية في سنة ١٩٣٠ وبعد الغاء الامتيازات الاجنبية في عام ١٩٣٧ . كذلك فان قيام الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من انشاء بعض الصناعات لتلبية الزيادة في الطلب والتي نشأت بسبب امتناع الواردات ووجود جيوش الحلفاء في مصر انذاك كان من اهم اسباب نمو هذه الصناعات (انظر جدول رقم ٨) .

جدول رقم (٨)

نمو العماله الصناعيه في منشآت الصناعات التحويليه التي يعمل بها
١٠ افراد فأكثر (١٩٢٢ = ١٠٠)

السنة	الصناعات الغذائية	(١) الغزل والنسيج	(٢) منتجات الصناعات المعدنية والالات	منتجات الصناعات من خامات غير معدنية	اجمالي الصناعات التحويلية
١٩٢٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٣٧	١٨٠	١٩٠	١١٠	١٧١	١٦٣
١٩٤٧	٣٢٠	٦٣٠	١٣٠	٢٩٠	٢٩٠
١٩٥٤	٢٧٠	٥٣٠	١٦٠	٣٨٠	٢٨٠
١٩٥٧	٢٦٠	٥٧٣	١٩١	٣٢٦	٢٧٥
١٩٦٢	٤٠٤	٨٣٥	٣٢٥	٥٥٢	٤٤١

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء : بيانات سنة ١٩٢٢ و ١٩٣٧ مأخوذه من
تعداد المنشآت التجارية والصناعية اما بيانات السنوات من سنة ١٩٤٧ - ١٩٦٢ فمأخوذه
من احصاءات الانتاج الصناعي في هذه السنوات . هذا مع ملاحظه ان هذه النسب محسوبة
من ارقام العماله الفعلية المأخوذه من المصادر المذكوره .

- (١) تشمل صناعات حلج وكبس القطن
(٢) مجموع اربع مجموعات رئيسية هي : الصناعات المعدنية الاساسية ، المنتجات المعدنية ،
صناعة الات ، والالات الكهربائية .

ويوضح الجدول رقم (٩) مدى تأثير العماله في كل من المجموعتين الرئيسيتين (صناعة
الغزل والنسيج والصناعات الغذائية) بظروف الحرب وسياسات الجماليه الجمركيه . فقيد
الذي انكماش الطلب على منتجات هذه الصناعات في فترة ما بعد الحرب

الى انكماش واضح في تلك الصناعات وما ترتب عليه من اثار انكماشه في حجم العماله بها . وكما يتضح من الجدول المذكور فانه بينما ساهمت صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية معا بنسبة ٨٩ % من جملة الزيادة في حجم العماله الصناعية فيما بين ١٩٢٧ و ١٩٤٧ فانه بالنسبة للفترة من ١٩٤٧ - ١٩٥٤ فقد انخفض حجم العماله الصناعيه بمقدار ١١٠٨٠٠ عامل في صناعة المواد الغذائية * ٢٠٧٣٠ عامل في صناعة المنسوجات .

جدول رقم (٩)

نصيب مجموعات الصناعة الرئيسية في الزيادة الكلية للعماله الصناعيه (%)

السنة	المنتجات الغذائية والنسيج	الغزل	المنتجات المعدنية والآلات	المنتجات من خامات غير معدنية	صناعات اخرى	جملة الصناعات التحويلية
١٩٢٧-١٩٤٧	٢٨	٦١	٢	٤	٥	١٠٠
١٩٤٧-١٩٥٤	*	*	٢٢	٢٨	٧٣	*
١٩٥٤-١٩٦٢	٢٠	٤٢	١٢	٥	٢٠	٩٩
١٩٦٢-١٩٦٧	٢٢	٤٨	٩	٨	١١	٩٩

المصدر: انظر الجدول السابق .

* جملة العماله في الصناعات التحويلية اظهرت انخفاضا صافيا مقداره ١٤٣٥٠ عامل بين ١٩٤٧ و ١٩٥٤ . وقد بلغ هذا النقص ١١٠٨٠٠ عامل في الصناعات الغذائية ، ٢٠٧٣٠ عامل في صناعة المنسوجات . ولقد تم تعويض بعض هذا الانخفاض بزيادة العماله في صناعات اخرى بحيث كانت النسبة هي - ٧٨ و - ١٤٥ في الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج على التوالي .

وبالرغم من ان السياسة العامة للدولة منذ عام ١٩٥٢ وعلى وجه الخصوص بعد ١٩٥٢ دأبت على تشجيع العماله الصناعيه وفتح افاق جديده للعماله غير الزراعيه فانه لم يكن قبل عام ١٩٥٢ ان عادات العمال الصناعيه الى النمو من جديد وذلك نتيجة للسياسه التى تنتهجها الدوله للعمل على تدريب الموارد البشريه وتوجيهها خارج قطاع الزراعه . ولكن السؤال الذى يلاحق الانهـان فى هذا الصدد هو : الى اى مدى يمكن للصناعه ان تساهم فى حل مشكله العماله فى مصر ؟ وبعبارة اخرى الى اى مدى تضاعف مشكله الزيادة فى السكان الاعباء الملقاه على قطاع الصناعه فيما يتعلق بامتصاص جزء اكبر من الزيادة فى القوى العامله الناجمه عن الزيادة فى السكان ؟

فقد بلغت الزيادة المخططه فى حجم العماله الكليه خلال سنوات الخطه الخمسيه الاولى ١٠٠٩٠٠٠ عامل وبلغ نصيب القطاع الزراعى وحده منها ٥٥٥٠٠٠ عامل (اى بما يزيد عن ٥٠ ٪) . هذا فى الوقت الذى بلغت فيه الزيادة الفعلية فى حجم العماله خلال فترة الخمس سنوات ١٠٣٢٢٠٠٠ عامل (اى بنسبة ١٠٤ ٪ من رقم العماله الكليه المستهدف) كان نصيب الزراعه منها ٥٣٥٠٠٠ عامل بنسبة ٤٠ ٪ تقريبا من اجمالى الزيادة المحققه فى حجم العماله الكليه خلال الخمس سنوات — ونسبته ٩٩ ٪ من المستهدف لقطاع الزراعه . ومما يذكر ان قطاع الزراعه حقق تقريبا المستهدف فى الخطه ٥ ومع ذلك فان يمكن ان نورد ملاحظتين اساسيتين فى هذا الصدد :

أولا — انه كان من الصعب ان نتخيل ان قطاع الزراعه يمكن ان يستوعب مزيدا من العماله الاضافيه . ولا نود هنا ان نخوض فى الجدل حول مشكله البطاله والبطاله المقنعه بالذات ومدى مساهمة الزيادة فى القوى العامله الزراعيه فى سنى الخطه فى زيادة حدة المشكله .

ثانيا — ان ضيق فرص العماله فى قطاع الزراعه فى نفس الوقت الذى يزيد فيه عدد السكان بشكل مضطرب يضاعف من مسئوليته القطاعات غير الزراعيه (الصناعه والخدمات) عن امتصاص الفائض فى القوى العامله الناشئ عن زيادة السكان (بفرض عدم وجود بطاله حاليه و ظاهره او مقنعه) وهذا فرض غالبا ما يجافى الواقع) . فاذا ما أخذنا فى الاعتبار ان العماله الصناعيه فى الخطه الخمسيه الاولى كان مقدرا لها ان تزيد من ٦٠١٨٠٠ عامل فى عام ١٩٥٩ / ١٩٦٠ الى ٨٠٢٤٠٠ فى عام ١٩٦٥ / ٦٤ (اى بمتوسط زيادة سنوى مقداره ٤١٦٠٠ عامل فى السنه)

كذلك فانه اذا افترضنا ان الزيادة السنوية في السكان تقدر بحوالى ٨٠٠.٠٠٠ فرد تقريباً * وافترضنا ايضا ان نسبة السكان ذوى النشاط الاقتصادى من بين هؤلاء هى ٢٩ % (النسبة التى كانت سائدة فى عام ١٩٦٠ وقد آثرنا استخدامها رغم انخفاضها حتى لانفخم عدد السكان ذوى النشاط الاقتصادى) فان معنى ذلك ان :

$$\text{الزيادة السنوية المتوقعة فى حجم القوى العاملة} = ٨٠٠.٠٠٠ \times \frac{٢٩}{١٠٠} = ٢٣٢.٠٠٠ \text{ فرد}$$

ورب نظره سريعه الى توزيع الاستثمارات فى الخطه الخمسيه الاولى تلقى بعض الضوء على مدى تحقيق الاستثمارات لاهداف العماله وعلى السياسات التى تتبناها الدوله فى مجال التصنيع ومدى تأثيرها على العماله كهدف من اهداف المجتمع الاشتراكى فى الجمهوريه العربيه المتحده .

ح - توزيع الاستثمار الصناعى بين ١٩٥٧-١٩٦٣

الاستثمار * بصفه عامه * هو تخصيص جزء من الموارد الماديه والبشريه المتاحه للمجتمع بفرض الاضافه الى والمحافظة على الطاقة الانتاجية او التكوين الرأسمالى القائم فى المجتمع . وبعبارة اخرى فان الاستثمار هو عملية استخدام السلع والخدمات فى تكوين طاقات انتاجية جديدة والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمه اصلا فى المجتمع او تجديدها . والاستثمار بهذا المفهوم هو الاستثمار الاجمالى وهو ينطوى على عنصرين :

العنصر الاول : هو خلق طاقات انتاجية جديدة

العنصر الثانى : المحافظة على الطاقات الانتاجية القائمه فعلا وتجديدها .

وتتم عليه المحافظة على الطاقات الانتاجيه القائمه عن طريق عمليات الاحلال من ناحيته والتجديد من ناحيه اخرى وذلك عن طريق عمل مخصصات للاهلاك . وعملية المحافظة على الطاقات الانتاجية القائمه وان لم تؤد الى خلق طاقات انتاجيه جديده الا انها ضرورية بالنسبة للمجتمع * ولا فمعنى عدم المحافظة على الطاقات الانتاجيه القائمه ان يجد المجتمع نفسه بعد فترة - تطول او تقصر - بلا رأسمال ويكون المجتمع فى هذه الحاله مستهلكا اكثر مما ينتج * وهذا لا يمكن ان يستمر طويلا .

وفيما يتعلق بخلق طاقات انتاجيه جديده او بمعنى اخر الزيادة التي تطرأ على رأسمال المجتمع خلال فترة زمنية معينه فانها هي التي تحدد ، بالاضافه الى عوامل اخرى ، قدرة الاقتصاد القومي على النمو . والفرق بين الاستثمار الاجمالي والاستثمار الصافي هو قيمة الاهلاك او بعبارة اخرى قيمة المخصصات التي تحتجز بقصد المحافظه على الطاقة القائم عن طريق الاحلال . اما الفرق بين الاستثمار الاجمالي والاستثمار الجديد في فترة زمنية معينه فيمثل قيمة ماتم من احلال في تلك الفترة ومن ثم فان الاستثمار الصافي لا يختلف عن الاستثمار الجديد في حالة تساوى كل من مخصصات الاهلاك وقيمة ماتم من الاحلال في نفس الفترة . وليس هناك من البيانات في الخطه الخمسيه الاولى ما يساعد على دراسة الفرق بين الاستثمار الصافي والاستثمار الجديد ولكننا سنفترض تساوى كل منهما عندما نعالج توزيع الاستثمارات الصناعيه على فروع الصناعة المختلفه في الفترة من ديسمبر ١٩٥٧ وحتى اخر يونيو ١٩٦٣ .

١ - توزيع الاستثمارات الصناعيه في فترة ما قبل التخطيط القومي الشامل (برنامج الصناعة الاول)

تتضمن برنامج السنوات الخمس الاول للصناعه مشروعات صناعية ليستم تنفيذها في خلال المده المحدده للبرنامج وهي تبدأ من ديسمبر ١٩٥٧ حتى اخر ١٩٦٢ . ولقد بلغت التكاليف الكليـه لهذه المشروعات حوالي ٢٥٠ مليون جنيه ٦ ثم رؤى اثناء التنفيذ اضافة مشروعات جديدة والتوسيع في مشروعات قائمه لم تكن مدرجه في البرنامج بحيث بلغت جملته الاضافات ٨٠ مليون جنيه وبها اصبـح اجمالى تكاليف البرنامج ٣٣٠ مليون جنيه لتتفق على ٥٠٢ مشروعا صناعيا . وقد وزعت الاستثمارات المذكوره على المشروعات الصناعيه على الوجه التالى :

عدد المشروعات	التكلفه (بالمليون جنيه)	
١٤	٥٥ ٧	صناعات بترولية
١٤	١٥ ٠	صناعات تعدينيه
٤٥٦	٢٥٨ ١	صناعات تحويلية (موزعه كالاتى)
١١٨	١٠٣ ٨	صناعات كيمياوية

التكلفة (بالمليون جنيه)	عدد المشروعات	
٧ ر ١	١٠٥	صناعات غذائية
٢٧ ر ٠	١٦٠	صناعات هندسية
٥٠ ر ٢	٧٣	صناعات غزل ونسيج
١ ر ٧	١٨	مراكز التدريب

المصدر : وزارة الصناعة : الثورة الصناعية في أحد عشر عاما ١٩٥٢ - ١٩٦٣ ، القسم الرابع ص ١٩

ولقد استطاعت وزارة الصناعة في المدة من ديسمبر ١٩٥٢ الى آخر يونيو ١٩٦٠ ان تنهض

من تشغيل ١٠٥ مشروعا صناعيا كان بيانها كالاتى :

التكاليف الكلية	عدد المشروعات	الصناعة
٩ ر ١٦٦٠٠٠	٣	البترول
٤١٦ ر ٠٠٠	٩	التعدين
٢ ر ٤٧٨٠٠٠	٢٤	الغذائية
٨ ر ٩٢٩٠٠٠	١٦	الكيميائية
٣ ر ٤٦٨٢٠٠٠	٣٠	الهندسية
٣٩٥ ر ٠٠٠	١	المعدنية
٢٧ ر ١٠٠٠٠٠	١٧	الغزل والنسيج
٢٩٤ ر ٠٠٠	٥	مراكز التدريب
٨٣ ر ٤٦٥٠٠٠	١٠٥	الاجمالي

المصدر : المرجع السابق ص ٢٥

وفي ١٩٦٠/٧/١ بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ضمن اطار الخطة العامة للصناعة الدخل القوي في عشر سنوات بعد ان تقرر ادماج المشروعات الواردة في البرنامج الاول للصناعة والتي لم يتم تنفيذها او استكمالها حتى ١٩٦٠/٦/٣٠ في البرنامج الثاني الذي تم وضعه للصناعة بحيث يكون متفقا مع الخطة العامة للتنمية التي وضعتها الدولة .

٢- توزيع الاستثمارات الصناعية في فترة ما بعد التخطيط القومى الشامل
(قطاع الصناعة في الخطة الخمسية الاولى)

تمشيا مع اهداف الدولة في رفع مستوى المعيشة اعدت الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهدفها مضاعفة الدخل القومى في ١٠ سنوات • ولقد شملت هذه الخطة استثمارات قدرها ١٦٩٢ مليون جنيه خصص للصناعة منها مبلغ ٤٣٤ مليون جنيه لتغطى ما سينفق على مشروعات برنامج الصناعة الثانى خلال سنوات الخطة الى جانب الوفاء بالاعباء المالية المتبقية من البرنامج الاول • وقد وزعت الاستثمارات الصناعية في الخطة الخمسية الاولى كالاتى :

الصناعات البترولية	٨٢٥	مليون جنيه
الصناعات التعدينية	٣٦٢	" "
الصناعات الكيماوية والدوائية	٨٣٢	" "
الصناعات الغذائية	٣٠١	" "
صناعة الغزل والنسيج	٤٣٨	" "
الصناعات المعدنية	٤٦٨	" "
الصناعات الهندسية	٥٢٥	" "
الصناعات الريفية	١٩	" "
التدريب المهني	٣٥	" "
مشروعات تكميلية	١٦	" "
احلال وتجديد	٣٠	" "
المعمل المركزى للمعايرة واختبار المواد	٢	" "
اجمالى	٤٣٤	مليون جنيه

المصدر : المرجع السابق ص ٢٩٠ ٣٠

ولقد تضمن برنامج الصناعة في الخطه الخمسيه الاولى ٧٤٩ مشروعا بلغت تكاليفها الاجماليه ٦٨٤ مليون جنيه وترجع زياده التكاليف هذه عن المقرر لها في الخطه من استثمارات وقدره ٤٣٤ مليون جنيه الى ان المبلغ الاخير لايشمل رأس المال المعامل (٢٥٠ مليون جنيه) • ولقد تم توزيع هذه المشروعات على فروع الصناعه كما يلى :

الصناعه	عدد المشروعات	التكلفه (بالمليون ج)
البتروليه	٢٤	١٢٢,١
التعدينيه	٨٥	٧٣,٨
الكيمائيه والدوائيه	٩٣	١٥١,٧
الغذائيه	١٣٠	٧٤,٧
الهندسيه	١٢٠	١٠٣,٢
المعدنيه	٢٧	٧٠,٢
الغزل والنسيج	٧٣	٧١,٢
مراكز التدريب المهني	٣١	٨,٣
الرفيقيه والحرفيه	١٦٥	٧,٣
المعايره (مشروع واحد)	١	٢,٣
اجمالي	٧٤٩	٨٦٤

المصدر : المرجع السابق ص ٣٣ ٥ ٣٤

د — معايير توزيع الاستثمارات على فروع الصناعة

يمكن على ضوء التوزيع السابق للاستثمارات ان نتساءل الى اى مدى روعيت اعتبارات الوفرة النسبية لعوامل الانتاج (الوفرة النسبية للمحروض من القوى العاملة) عند اختيار المشروعات وتوزيع الاستثمارات الصناعية على فروع الصناعة المختلفة ؟ • ويمكن ان نبدأ محاولة لالقاء الضوء على هذا السؤال وذلك باستعراض المعايير التى استخدمت فى توزيع الاستثمارات الصناعية فى برنامجى الصناعة الاول والثانى •

ان عملية توزيع الاستثمارات على فروع الصناعة المختلفة انما يحددها ، اساسا ، الاتجاه الرئيسى للتنمية فى القطاع الصناعى • فقد يكون الاتجاه فى المقام الاول نحو بناء الصناعات الاساسية كما انه قد يكون الى الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية • وسواء كان الاتجاه الى النوع الاول او الثانى من الصناعات فانه لابد وان يكون هناك توازن بين كل من النمو فى الصناعات الاساسية والصناعات الاستهلاكية • ومن خلال قاعدة التوازن هذه تحدد الدول لنفسها من الاهداف ما يتناسب وظروف كل منها ودرجة تقدمه الاقتصادى والاجتماعى •

وعند تنفيذ البرنامج الاول للصناعة سنة ١٩٥٧ ، ومن خلال قاعدة التوازن المشار اليها ، حددت الدولة لنفسها الاهداف التالية :

الاول : تحقيق اكتفاء ذاتى فى كل ما يمكن انتاجه محليا من المنتجات الصناعية التى يستهلكها السوق المحلى وتستوردها البلاد من الخارج • وبذلك يمكن توفير جزء كبير من العملات الصعبة •

الثانى : التوسع فى الصناعات التى يمكن ان تجد اسواقا للتصدير خارج البلاد مع توافر عوامل النجاح لها داخل البلاد لتكوين موردا للعملات الصعبة •

الثالث : اقامة الصناعات الاساسيه التى تعتبر اساسا للنهضة الصناعيه مع تركيز الكبر على الصناعات الاساسيه التى لم تتناولها التنمية فى السنوات السابقيه • واستلزم هذا ان نعد ~~مخطط~~ التنمية فى اتجاهين :-

الاتجاه الاول : زيادة الانتاج عن طريق التوسع الافقى وذلك بزيادة الوحدات الانتاجية واقامة صناعات جديدة •

الاتجاه الثانى : زيادة الانتاج من الوحدات القائمة اى زيادة الانتاج عن طريق التوسع الرأسى •

وتحقيقا لهذه الاهداف فقد استلزم الامر ضرورة تحديد اولويات يتم على اساسها اختيار المشروعات الاكثر تحقيقا للاهداف التى سبق تحديدها • وكان ان روعيت الاعتبارات التالية عند تقويم المشروعات وترتيبها حسب اولوياتها :

- (١) المساهمة فى زيادة الدخل القومى الحقيقى
- (٢) احتياجات المشروع من موارد التمويل الداخلى والخارجى
- (٣) مدى مايتقظر تحقيقه من ارباح فى المشروع
- (٤) مايساهم به المشروع فى زيادة التكوين الرأسمالى للمجتمع وكذلك فى زيادة الاستهلاك
- (٥) فترة الانشاء التى يتطلبها المشروع
- (٦) مدى اعتماد المشروع على عوامل الانتاج المحليه خاصة العمل غير المالى والطاقة المحليه
- (٧) الاعتبارات الاستراتيجيه •

وعند تنفيذ البرنامج الثانى للتصنيع روعى فى اختيار المشروعات التى يتضمنها هذا البرنامج الاعتبارات الاتيه :

- (١) مدى تكامل المشروع مع المشروعات الاخرى الداخله فى برنامج التصنيع
- (٢) مدى مايحققه المشروع من زيادة فى الدخل القومى والعماله •
- (٣) مدى استخدام المشروع لعناصر الانتاج المختلفه
- (٤) مدى تحقيق المشروع لاعتبارات التوطن الاساسيه
- (٥) مدى امكانيات انتاج المشروع لغراض التصدير كهدف فى حد ذاته •

وعلى الرغم من ان مستويات الاجور في مصر قد تبدو منخفضة بالنسبة لمستويات الاجور في الدول الاخرى ، الا ان الانخفاض الكبير في انتاجية العامل في الصناعة المصرية اذا ما قورنت بالدول الاخرى ربما يجعل من الافضل استخدام رأس المال اكثر من استخدام العمل . والواقع ان الحديث عن اختيار اسلوب للانتاج بما يتفق والوفره النسبيه لعوامل الانتاج يفوق الجهدود التي تبذل للتوصل الى مثل هذا الاسلوب . فالمشاهد ان الدول الناميه لم تطور بعد اسلوبا للانتاج يتفق مع مدى كثافة عوامل الانتاج فيها كما ان معظم المعدات الرأسماليه لهذه الدول تستورد من الخارج ، هذا بالإضافة الى ان امكانيه احلال العمل محل رأس المال في هذه الدول هي امكانيه محدودة بالنسبة لمجموعة كبيرة من الصناعات التحويلية .

وفي الواقع فان مناقشة موضوع اختيار الاسلوب الفنى للانتاج تتركز الى حد كبير حول عدد محدود من الصناعات الاستهلاكيه من بينها صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والاثاث والاحذيه . . . الخ . وفي الحدود التي يمكن فيها اعتبار معدلات النمو للصناعات المختلفه مؤشرا ، عاما ، لمعدلات عاليه للاستثمار فقد كانت معدلات النمو في الصناعات الرأسماليه (١) والصناعات الكيماويه في ج . ع . م اعلى بكثير منها في الصناعات التحويلية الاخرى خلال سنى الخطة الاولى كما يتضح من الجدول رقم (١٠)

(١) تشمل صناعات معدلات النقل والالات والالات الكهربائيه والمنتجات المعدنيه والصناعات المعدنيه الاساسية .

(٢) تشمل الصناعات الكيماويه الاساسية ، اطارات السيارات والورق ومنتجاته والجلود والمنتجات الجلديه والطبع والنشر .

جدول رقم (١٠)

معدلات نمو الانتاج للصناعات التحويلية في الفترة من ٦٠-١٩٦٣

السنة الصناعة	١٩٦٠/٥٩	١٩٦١/٦٠	١٩٦٢/٦١ بالنسبة ١٩٦٣/٦٢ بالنسبة			
			للسنة الاساس	للسنة السابقة	للسنة الاساس	للسنة السابقة
اجمالي الصناعة	—	٦	١٦	٩	٢٥	٨
اجمالي الصناعات التحويلية	—	٦	١٦	٩	٢٤	٨
صناعة المواد الغذائية	—	١٦	٤٦	٢٧	٧٦	٣١
صناعة الغزل والنسيج	—	٦	٢٠	١٣	٢٩	٨
الصناعات الرأسمالية	—	١٨	٢٤	١٨	٦١	١٣٥
الصناعات الكيماوية	—	٢٩	٥٢	١٨	٩٢	٢٧
الكيماوية الاساسية	—	٣٦	٣١٦	٢٧٤	٥٣	١٥٨
الصناعات الكيماوية الاخرى	—					

المصدر : بحث رقم ٤٠٠٢ من بحوث الدورات التدريبية طويل الاجل لمعهد التخطيط القومي ،
ص ٧١ - ٧٤ .

هذا وقد كان من نتيجة زيادة الاستثمار وما صاحبه من ارتفاع في معدلات النمو في الصناعات المذكورة ان حدث تغيير في الاهمية النسبية للصناعات المختلفة في تكوين الانتاج الصناعي . ويحس هذا التغيير زيادة في الاهمية النسبية للصناعات الرأسمالية والصناعات الكيماوية ونقص في الاهمية النسبية للصناعات الغذائية كما هو مبين بالجدول رقم (١١) .

جدول رقم (١١)

التغير في التركيب النسبي للصناعات التحويلية
(اجمالي الانتاج في الصناعات التحويلية = ١٠٠)

الصناعة	١٩٦٠/٥٩	١٩٦١/٦٠	١٩٦٢/٦١	١٩٦٣/٦٢
المواد الغذائية	٥٦	٥٣	٥٠	٤٨
الغزل والنسيج	٢٤	٢٣	٢٥	٢٥
الصناعات الرأسمالية	١١	١٣	١٤	١٥
الصناعات الكيماوية	٧	٨	٩	١١
صناعات أخرى	١	١	١	١

المصدر : المرجع السابق .

ويوضح ذلك ان الاتجاه بخطى واسعة نحو التصنيع في السنوات الاخيره وان كان يسير على قاعده عريضة الا انه يتحيز الى الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العاليه ^(١) . وقد يشير مثل هذا الاتجاه وما هو متوقع من تعميقه في السنوات المقبله المخاوف حول امكانيه حل مشكله العماله في مصر والتي تتفاقم مع الازدياد المضطرد في عدد السكان . ولكنه يجب التنبيه الى ان اختيار اسلوب الانتاج لا يتحدد كليه باختيار نوع الصناعم . فانه حتى بالنسبة للعمليات الانتاجية التي يتحدد فيها مقدما نوع اسلوب الانتاج فان هناك من الاعمال الاخرى المساعدة مايمكن انجازها عن طريق استخدام العمل البشري كعمليات المناولة والفرز والترتيب وحزم وتغليف المنتجات الجاهزة . كذلك فان اختيار اسلوب الانتاج يظل اكثر مرونة في بعض الصناعات مثل صناعم المنسوجات ، صناعم المطاط ، صناعم الجلود ، الملابس الجاهزة عنه في صناعات اخرى .

(١) الصناعات المعدنية الاساسية ، الكيماوية الاساسية والورق ومنتجاته والطباعم والاسمنت ومنتجات البترول .

وإذا ما حاولنا تفسير ظاهرة الميل إلى استخدام أسلوب للانتاج ذو كثافة رأسمالية عالية فى الصناعة المصرية فان ذلك لا يعدو ان يكون مجرد تحليل لبعض الظواهر التى عساها ان تكون قد أدت إلى سلوك هذا الاتجاه . فقد يعزى هذا السلوك إلى ارتفاع تكلفة العمل الناجمة عن انخفاض إنتاجيته . فبالرغم من ارتفاع الأجور التقديرية بشكل تدريجى فى سنوات ما بعد الحرب وبشكل ملحوظ فى السنوات الأخيرة فان إنتاجية العامل فى الصناعة المصرية ظلت منخفضة إذا ما قورنت بما هى عليه فى دول أخرى تمر بنفس مرحلة النمو . كذلك فان تكلفه العامل قد ارتفعت أيضا بسبب منع الدولة استغلال العمال ونتيجة التشريعات الخاصة بتنظيم ساعات العمل وشروطه وتأمينات الحوادث والمرض وخصص التأمينات الاجتماعية التى يدفعها أصحاب الأعمال ، هذا بالإضافة إلى سياسات تحديد الحد الأدنى للأجور وغيرها من التشريعات العمالية . ويعد الدور الذى لعبه التمويل الحكومى عن طريق تدخل الدولة بتمويل الاستثمارات اللازمة فى صناعات الاسمدة والحديد والصلب فى خلال الخمسينات ثم تأميم الصناعة بعد سنة ١٩٦٠ وما أعقبه من سيطره القطاع العام على قطاعات الصناعة والبنوك والتأمين والتجارة الخارجية تعد من أهم الأسباب التى ساعدت على تعميق هذا الاتجاه . كذلك فان سياسة النقد الاجنبى من المحتمل ان تكون هى الأخرى قد ساعدت على تشجيع المنظمين وأصحاب الأعمال على استخدام اساليب الانتاج ذات الكثافة الرأسمالية العالية . فالمحافظة على سعر رسمى للتبادل فى النقد الاجنبى يقل عن سعر السوق قد تكون من نتيجتها انخفاض تكلفة المعدات المستوردة ومن ثم التشجيع على استخدام اساليب انتاج موفرة للعمل خاصة إذا كانت القدرة على الاشراف على العمل وتنسيقه غير متوفرة بما يسمح بالتحكم فى تدفقات الانتاج كميته ونوعها .

ومهما يكن من امر الأسلوب المستخدم فى العملية الانتاجية فان هناك هدف رئيسى هو محاولة الحصول على الحد الأقصى الممكن الحصول عليه من العملية الانتاجية باستخدام هذا الأسلوب كما هو as given عن طريق تحسين الانتاج وزيادة كميته وخفض تكاليفه . وفى الواقع فان أى محاولة من هذا القبيل ، وفى دوله كالجمهورية العربية المتحدة حيث يسود القطاع العام الميدان الاقتصادى ، تستلزم دراسه للمشاكل الرئيسية للقطاع العام بهدف ايجاد الحلول المناسبة لها ومن ثم العمل على تحقيق الاهداف الانتاجية . وتتعدد هذه المشاكل وتتداخل نتيجة لتعدد الاهداف المنشودة تحقيقها والتعارض الذى يمكن ان ينتج عن تعدد هذه الاهداف

ومن ثم تظهر الحاجة الاساسيه ليس فقط الى ضرورة تحديد الاهداف الرئيسيه للسياسه الاقتصاديه والاجتماعيه وانما الى بيان ما تتميز به هذه الاهداف من اولويات نسبيه ، ثم ترجمتها هذه الاهداف ، ما أمكن ، الى كل متكامل ومتسق من الاهداف الكميّه الى تسعى التنمية القوميّه الى تحقيقها خلال فترة زمنيّه محدده وما يقتضيه ذلك من :

(١) تقييم الموارد الانتاجيه المتاحة وتحليل الجوانب الثابته والمتغيره لتداخل المتغيرات الاقتصاديه ومدى تداخلها واعتمادها على بعضها البعض . كذلك دراسة الاثار المترتبه على الاجراءات المقبوله التي تتخذ في نطاق السياسه الموضوعه .

(٢) التحليل والعرض الكمي لمعدلات التنمية القوميّه ، وأنماطها الفعليه من جهة وتلك المستى يمكن تحقيقها (المستهدفه) من جهة اخرى .

(٣) اختبار وتطبيق الاجراءات التي توضع لتحقيق اهداف الخطه .

واذا كانت عملية التخطيط ، بصفه عامه ، تندرج تحت ثلاثه موضوعات رئيسيه هي تحديد الاهداف ، وترجمة الاهداف الرئيسيه الى كل متكامل ومتسق من الاهداف الكميّه ، ثم اختبار الاجراءات ، التي توضع لتحقيق هذه الاهداف ، وتطبيقها فانه يمكننا بهذا المفهوم ان نحلل الكيفيه التي يمكن بها تحقيق اهداف تخطيط الموارد البشريه بالكيفيه التي تضمن تحقيق التكامل بين هذه الاهداف وبين اهداف التخطيط الاقتصادي العام .

ففي الجمهوريه العربيه المتحده ، مثلاً ، اهتمت الدوله بمحاوله توفير العمل لكل مواطن تطبيقاً لمفهوم الاشتراكيه العربيه والمنبثق من ميثاق العمل الوطني على اساس ان العمل حقيق لكل مواطن بالاضافه الى كونه شرف وواجب . ولم تراع الدوله في التزامها بهذا الهدف ان تستعمله لتنظيم وتوزيع القوى العامله على قطاعات العمل المختلفه بما يتفق ومؤهلات وخبرات هؤلاء الافراد ، خصوصاً اولئك الذين اتموا دراساتهم الجامعيه والذين تترك امر توزيعهم الى لجنه

القوى العاملة • وكان من نتيجة ذلك ان تم ، في كثير من الحالات ، توجيه الكثيرين الى غير ما تخصصوا له وما يترتب على ذلك من فقد الرغبة الصادقة لدى هؤلاء للعمل الجاد ، وان ذاك يصبحون عالة على المجتمع من بدء تعيينهم وما يترتب على ذلك من انخفاض فسي معدلات الاداء والانتاجية الى جانب الزيادة في تكلفة الانتاج •

وقد يرجع هذا الارتجال الوظيفي — في جزء منه ، الى عدم وجود مسح شامل ودقيق للسوق الوظيفية بهدف تحديد الاحتياجات الفعلية من المهن والتخصصات المختلفة ، ونتيجة لعدم حصر وتصنيف الوظائف وتحديد مواصفات كل منها • وقد يمكن القول ان مشكله عدم تقييم وتوصيف الوظائف والتي تعاني الدولة من جرائها منذ حوالي ثلاث سنوات تقريبا ترجع اساسا الى سياسة الارتجال الوظيفي القائم وعدم وضع الفرد المناسب في المكان المناسب • وفي مثل هذا الموقف فان عملية تخطيط القوى العاملة كجزء من التخطيط الاقتصادي العام تستلزم اول ما تستلزم القيام بعمل مسح احصائي شامل ودقيق للسوق الوظيفية وذلك لتحديد القوى العاملة المعطلة كاجراء سريع الى ان يعاد النظر في سياسة تطوير النظم التعليمية والتدريبية للدولة خاصة وان القوى البشرية تعتبر اهم مورد للدولة بسبب الندرة النسبية للموارد الطبيعية الاخرى •

كذلك فان تجربه التصنيع في مصر ، حتى اليوم ، تشير الى ضعف الكفاية الانتاجية للقوى العاملة ولا سيما اذا ما قورنت هذه الانتاجية بمثيلاتها في الدول المتقدمة صناعيا • ورغم تعدد اسباب هذه الظاهرة الا انه مما لا شك فيه ان انخفاض انتاجية العمل البشري يرجع فسي جزء كبير منه الى انخفاض مستوى التدريب المهني وعدم اقبال المنشآت الصناعية على البحوث العلمية والتطبيقية التي تهدف الى تحسين طرق ووسائل الانتاج • ومن هنا يقتضى الاستخدام الامثل او الافضل للقوى البشرية ، كهدف ، تخصيص قدر اكبر من الاستثمارات في المستقبل لاعمال التدريب واجراء البحوث العلمية والتطبيقية بهدف رفع الكفاية الانتاجية لهذا العنصر من عناصر الانتاج •

ومن الملاحظ ايضا ان تقارير المتابعة السنوية لوزارة التخطيط في السنوات السبع الماضية توضح الزيادة المضطردة في الاجور والتي تفوق في نسبتها الزيادة في انتاجية العمل .
ومما لاشك فيه ان فترة التحول الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة والتي تحدد مساهماتها بشكل اكثر وضوحا بعد سنة ١٩٦١ قد ادت الى زيادة كبيرة في اجور العمال هذا بالاضافة الى اشتراكهم في الارباح . ويقتضى الامر نتيجة لذلك ان يعاد النظر في هذه المشكلية بحيث يكون هناك سياسة محددة للاجور يراعى في وضعها المستوى العام للاجور ومعدلات زيادتها وعلاقتها بالتكاليف والاسعار والعمالة والاستثمار . هذا بالاضافة الى دراسة هيكل الاجور واختلاف هذا الهيكل باختلاف المهارات واثره على توزيع الموارد البشرية وعلى الكفاية في العمل ، وكذلك دراسه الادوات التي تستخدم لرسم وتنفيذ سياسة الاجور . كذلك فان اى سياسة توضع للاجور لابد وان يراعى فيها الربط بينها وبين الانتاجية بما لا يسمح بزيادة الاجور (في احسن حالات زيادتها) بمعدل يتجاوز معدل الزيادة في الانتاجية وذلك حتى يمكن العمل على زيادة الانتاج وتجنب التضخم ، خاصة وان الميل الحدى للاستهلاك عند طبقة العمال مرتفع نسبيا كما انه لا يوجد بين جمهور الطبقة العاملة وعى ادخارى كبير .

كذلك فان اى سياسة عامه للاجور يجب ان يتوافر فيها قدرا معيناً من المرونة بحيث يمكن وحدات القطاع العام والاقتصادية منها بالذات ، ان تحدد (بناءً على احتياجاتها الفعلية) فئات اجور خاصة تتناسب ومستويات الكفاءة والخبرة للمتقدمين للعمل بها وخاصة بالنسبة للانفراد ذوى المهارات الخاصة او النادرة وذلك دون التقييد بجداول الاجور التي تحددها لائحة المؤسسات .

واذا كانت تشريعات العمل تهدف ، اساساً ، الى حماية العمال من استغلال اصحاب الاعمال وتعسف الاداره في بعض الاحيان ، فانه كثيراً ما يسيء العاملون في وحدات القطاع العام استخدام الحقوق الممنوحة لهم والتراخي ، تحت ستار الحماية المكفولة لهم ، فى تحقيق اهداف الانتاج . والامر بهذا يقتضى اعاده النظر ايضا في قوانين وتشريعات العمل القائمة بما يحقق المصلحة العامة للوحدات الانتاجية ويكفل التوازن بين الحقوق الممنوحة للعمال وما يقابلها من مسؤوليات عن تحقيق اهداف الانتاج .

ولا تقتصر عملية تخطيط الموارد البشرية بهدف زيادة الانتاج على دراسة العلاقة المباشرة بين العامل وعملية الانتاج وانما يجب ان تتعداها الى غيرها من العلاقات السلوكية والتنظيمات الادارية التى تحكم الافراد العاملين فى مجموعهم على مستوى الوحدة الانتاجية بأكملها وفى علاقاتها بالمواسم التى تتبعها وعلاقة هذه المؤسسات بالوزارات التى تشرف عليها وفى الجملة الاطار التنظيمى للمجتمع ككل مترابط ومتكامل . وفى تخطيط هذه العلاقات لابد وان يراعى (من الناحية التنظيمية) التحديد الواضح للمسؤوليات بما يحول دون اختلاط الاختصاصات او الجمود عن الحركة او وجود اتجاه سلوكى يعرقل سير العمل او يؤدى الى تخلف خطط الاصلاح الادارى . كذلك فان تعدد اجهزة الرقابة المركزية المشرفة على وحدات القطاع العام غالبا ما يؤدى الى السلبية الادارية والتهرب من المسئولية ومن ثم فانه يجب ايضا اعادة النظر فى هذه الاجهزة وقصرها على الاجهزة التى تستطيع ان تتابع التنفيذ وتراقب النتائج وتتعرف الانحرافات . بمعنى ان تكون الرقابة وقائيه بالدرجة الاولى اكثر من كونها قضائية .

كل هذه وغيرها مشاكل لابد من معالجتها من زاوية تأثيرها على القوى العاملة وذلك بعد ان يقوم خبراء الموارد البشرية بالكشف عنها واقتراح الحلول المناسبة لكل منها . واذ كان حصر مثل هذه المشاكل واقتراح الوسائل البديلة لحلها يفترض وجود نوع من التكامل بين التخطيط الاقتصادى العام وبين تخطيط القوى العاملة فى كل مرحلة من مراحل خطه التنمية وما يقتضيه ذلك من جهد وخبرة وما يستلزمه من اعباء مالية فان هذا قد يكون هو السبيل الوحيد لابقاء التخطيط على ارتباط وثيق بالحقائق . كذلك فانه قد يكون هو السبيل الوحيد ليس فقط لتحديد الاهداف وانما ايضا الى تحقيق قدر اكبر من المرونة فى امكانيه تعديل هذه الاهداف بصورة تتيح مواجهة متعددة الجوانب للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية والتى لا يمكن تجنب حدوثها فى الممارسة العملية على الرغم من كل الاحتياطات .

